الأنوار النجفية
عدد خاص (٨٣)
المشرف العام: الشيخ علي النجفي
ali@alnajafy.com

المنصب

صوتك سيغير واقع العراق

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

قراءة في توجيهات المرجعية للشعب العراقي لإنجاح العملية الانتخابية

محور الانتخابات من المحاور المهمة التي يؤكد عليها سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) خلال استقباله للوفود والشخصيات وجموع المؤمنين القادمة للنجف الاشرف من مختلف المحافظات، إذ أكَّدَ (دامَ ظلُّه) أن المشاركة الصحيحة في الانتخابات والاختيار الأصلح والأفضل فرصة حقيقية لتصحيح الأخطاء التي حدثت خلال الفترة السابقة وإقصاء المفسدين من إدارة الدولة سواءاً كان على صعيد الدولة أو المحافظات، ومن هنا ولحساسية المرحلة نقدم للقارئ الكريم جملة من توجيهاته (دام ظله)، وذلك لإعانة المؤمنين في المرحلة المقبلة والتي هي من المراحل المهمة التي يمرُّون بها في تاريخ العراق.

وحدة الصف

وحدة الصف في العراق وعدم التفريط بها وعدم الانجرار وراء المخططات لتقسيم العراق كانت هذه واحدة من توجيهات المرجعية: (لابد من الحفاظ على وحدة هذا البلد وعدم التفريط به والانجرار وراء المخططات الإرهابية التي تحاول زرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، وإن العراق بجميع مكوناته وأطيافه قويٌّ، فلابد أن تُحترم جميع دياناته ومذاهبه وعدم المساس بها، كما أشار سماحته إلى أهمية اختيار الرجل المناسب في الانتخابات والمشاركة الفاعلة بهذه العملية وعدم التهاون لتفويت الفرصة على كل المتربصين بهذا البلد وأبنائه).

اختيار الأفضل

وفي لقاء آخر أكَّدَ (دامَ ظلُّه) خلال استقباله لوفد من مؤمني مدينة القاسم والحمزة الغربي من محافظة بابل، يتقدمهم عدد من طلبة العلوم الدينية والوجهاء، على أهمية وعي المواطن العراقي في الانتخابات المقبلة، وضرورة المشاركة فيها بشكل فاعل، قائلاً: (إن مفاتيح تقدُّم البلاد بأيديكم، وعليكم اختيار المرشح الكفوء والجيد من بين المرشحين، وتلمسوا الدقة في الشخص الذي تختارونه فهي أمانة، وأما المرشح فيجب أن يكون خادماً لأبناء هذا البلد الذي عانى الويلات والحروب، فاليوم تقع المسؤولية على عاتق الناخب في اختيار من يمثله في الحكومة العراقية وعلى الجميع المشاركة بقوة في هذه الانتخابات، وعلينا أن ننهض ببناء بلدنا وأن تكون رؤاكم المستقبلية لمنافسة الدول المتقدمة).

وفي جانب آخر وعند لقائه بعدد من شيوخ عشائر البصرة الفيحاء حثَّ على عدم اختيار الذين لم يقوموا بخدمتهم، (عليكم اختيار من ترون أنه سيحقق طموحاتكم ويعطيكم حقوقكم).

كما وأكد سماحته عند استقباله لوفد من رابطة الصديقة الزهراء (عليها السلام) على ضرورة وأهمية اختيار الأصلح والأكفأ، وفي فرصة أخرى وخلال استقباله لوفد من وجهاء وأبناء مدينة ديالى شدَّد (دامَ ظلُّه) على أهمية أن يختار المواطن الاختيار الصحيح بالنسبة للمرشحين، لاسيما وأن الانتخابات مقبلة على الأبواب مشدِّداً على أهمية الدقة في اختيار مرشحيهم، حاثاً (دامَ ظلُّه) على أهمية أن يكون الفرد متمسكاً بنهج الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته الكرام من مبادئ وتعاليم إسلامية للنهوض بمجتمع إسلامي متحضر وفق ما أمر به الله سبحانه وتعالى.

أهمية المشاركة

المشاركة في الانتخابات مهمة في بقاء هذه الممارسة المدنية حية في العراق رغم كل السلبيات التي وقعت في العراق نتيجة التصرفات غير المسؤولة سواء على صعيد الإدارة المركزية أو المحلية وإن هذه المشاركة يجب أن تكون بفعالية لإزالة الفساد وبؤره في المؤسسات الحكومية وإتاحة الفرصة للخيرين في البلاد للتصدي للمسؤولية فقال (دامَ ظلُّه): يجب أن يضع العراقيون نصب أعينهم مَن سيمثلهم في الحكومة، على أن تكون المعايير ناظرة للكفاءة والورع والتقوى، لننهض بالعراق أسوة بالدول المتقدمة مشيراً إلى أهمية تفعيل دور الطاقات الشبابية في بناء العراق.

ومؤكداً على أن عدم المشاركة في الانتخابات سيجعل المفسدين يسيطرون على سدة الحكم وهذا ما تخشاه المرجعية، وتحث بإصرار على المشاركة الفاعلة واختيار الأفضل والجيد والأكفأ من المرشحين في العملية الانتخابية للنهوض بهذا البلد، وعلى هذا عملت المرجعيَّة وبذلت جهداً كبيراً في سبيل جعل المواطن العراقي هو الحكم والفصل في اختيار من يريده من خلال جعل ورقة الانتخابات بيده.

وفي لقاء آخر بيَّن سماحته إن الانتخابات على الأبواب، وعليكم المشاركة الفاعلة واستبعاد كل من لم يخدمكم، طيلة سنيٍّ المعاناة وفقدان الخدمات.

قائلاً: أريد منكم المشاركة الفاعلة في الانتخابات القادمة، كي لا يصل من لا تريدونه، كما عليكم انتخاب الشخص الذي تجدون فيه الصفات التي تمكنه من تحقيق غاياتكم التي انتخبتموه من أجلها.

هذا وأكد سماحته أن مقاطعة الانتخابات هروب من المسؤولية الشرعية والوطنية، وهي فسح الفرصة أمام الصدَّاميِّين وأتباع الأجندات الدنيوية في أن يخلو لهم الوضع ليحققوا كل مآربهم الدنيئة، فعلينا جميعاً أن نكون بمستوى المسؤولية هذه، لنقطع دابر أيتام النظام المباد لكي لا تُعاد تلك الأيام السود في واقع عراقنا الحبيب.

القائمة المغلقة

ويؤكد (دامَ ظلُّه) لجموع المؤمنين من مختلف المحافظات على أهمية عدم التفريط بحق العراق والأجيال القادمة، فبعد أن أكدت المرجعيَّة على أن غلق القوائم من الخطوط الحمراء التي يجب أن لا

يتجاوزها السياسيون، وكان من اللازم على العراقيين أن يعوا مسألة أهمية الانتخابات والمشاركة فيها، بأن يجعل مسألة فتح القوائم من أهم عناصر التقدم للواقع العراقي الجديد، فإنهم سيكونون في مطلق الحرية لانتخاب مرشحيهم.

عدم التدخل في قرارات الشعب

أكد سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) ـ لدى استقباله وفداً من المؤمنين ـ أن المرجعيَّة لن تتدخل في قرارات الشعب وفي مَن يختارون، مشيراً: الحق والواجب الشرعي في أن يعي الشعب أهمية الانتخاب وأن لا يترك الحبل على الغارب، فينبغي المشاركة بعد التمحيص والاختيار لمن يصلح لها، هذا وقدم سماحته نصيحة للناخبين بما قاله الإمام الصادق (عليه السلام): (سُرَ أخاك يَسُرَّكَ الله).

الإصلاح عبر صناديق الاقتراع

الإصلاح عبر صناديق الاقتراع هو من أسس العملية الانتخابية سواء أكان في العراق أم خارجه وإذا لم تؤَدِّ هذه العملية دورها في هذا المجال فإنَّ هذا يعني فقدانها لجوهرها ولهدف إقامتها، لذا أكَّدَ سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) على أهمية المشاركة الفاعلة في الانتخابات لإصلاح الواقع والنهوض بالعراق والذي يملك كنوز العلم والمعرفة والحضارات العريقة مع احتضانه لعدد من المراقد الطاهرة للأئمة الأطهار والأصحاب والأنبياء الصالحين، وأن الأمة تتقدم بتقدم علومها، كما أن على الشباب الدور الكبير في تقدمه والأخذ به في منافسة الدول المتقدمة.

وضرورة اختيار النزيه والكفوء بحسب ما يراه أبناء هذه المنطقة أو تلك ليكون خادماً لمنطقته وأبناء وطنه.

وفي لقاء آخر مع جموع من المؤمنين قال: على العراقيين انتخاب من يحمل الدين والحنان للوطن، فلا يبيع ذرة من ترابه بأي ثمن، ويكون ذا وعي وكفاءة، لنتمكن من خلاله انتخاب ممثلي الشعب الجيدين؛ للإتيان بحكومة: مخلصة، واعية، راعية لحقوق الشعب ومصالحه، متفانية في خدمة الشعب، فعلى الناخب أن ينظر في الشخص الذي يرشحه توفر ما ذكرناه.

وعبرَّ (دامَ ظلُّه) عن ألمه لإهمال الساسة وعودهم التي قطعوها على أنفسهم لخدمة أبناء هذا البلد في الانتخابات الماضية، مشيراً إلى ضرورة أن يعي أبناء العراق في الانتخابات المقبلة حقيقة مَن ينتخبون وأن لا يسلطوا على أنفسهم مَن لا يمتلك الحب والغيرة على شعب العراق وأرضه، ونبذ كل مَن يغلب مصلحته الشخصية أو الحزبية على هذا الوطن.

وفي إحدى اللقاءات قال سماحته (دامَ ظلُّه): يجب على الشعب العراقي أن يختار في الانتخابات القادمة من يعرف قيمة العراق، وسيعلم الساسة الذين لم تكن مطالبهم في خدمة الشعب، وأنَّ التاريخ سيذكر في المستقبل مواقفهم هذه، ولكن للأسف الشديد بشكل سيء، جاءت هذه الكلمات خلال استقبال سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) لمجموعة من طلبة جامعة البصرة.. مضيفاً وبألم شديد: كم شخص اكتُشفَ عنه أنَّه سرق ولكنَّه عُفيَ عنه أو قدَّم استقالة، فهل هذه الأموال هي لجهة سياسية أو سياسي ليسقطها عنه؟!

هذا وحث سماحته وفداً من مؤمني بغداد في قضاء اليوسفية بقوله: إنَّ العراق فوق الجميع فانتخبوا من ترونه صالحاً لخدمة العراق، ويجب أن يعمل من ائتمنهم الشعب على مصيرهم بوظيفتهم الشرعية والوطنية لخدمة هذا الشعب المظلوم، والاستفادة من أخطاء الماضي للانطلاق نحو مستقبل واعد بعيد عن الأخطاء، مؤكِّداً على الثوابت الوطنية والإسلامية لشعب العراق.

فيجب على الساسة أن يعملوا على إسكات الصوت المقيت للمحاصصة الحزبية والطائفية التي هي سبب التخلف في العراق، وتردي الخدمات فيه، فعليكم أن ترفعوا صوت الكفاءة والنزاهة في الانتخابات المقبلة.

اجتثاث الأخطاء

وقال سماحته لمجموعة من المؤمنين: يجب على الشعب أن يطالب بحقوقه التي لم يمنحها إياه المسؤُولون في الحكومة، فرغم الوعود التي رفعوها إبَّان الانتخابات والمتمثلة بتوفير الخدمات التي يحتاجها المواطن والبطاقة الغذائية والعيش الرغيد والقضاء على الإرهاب وغيرها لكن التنفيذ لم يكن بالشكل المطلوب، فلابدَّ أن يعمل السياسيُّون على إنجاز وعودهم التي من أهمها الحفاظ على المال العام وعدم هدره والقضاء على الفساد الإداري والمالي، جاءَت هذه الكلمات المستشعرة لآلام العراقيين عند إرشاد سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) لأبناء مدينة الحلة.

مبيناً (دامَ ظلُّه) في لقاء آخر: أَنَّ الانتخابات القادمة فرصة لتصحيح المسار في البلاد وإزالة المفسدين من مناصبهم.

وفي إحدى اللقاءات مع سماحته حث الساسة العراقيين على ضرورة توفير الخدمات والاهتمام بأبناء هذا البلد الذين قدَّمُوْا التضحيات، ولاقوا المعاناة، وواجَهُوْا الويلات خلال الفترات السابقة، فإنها من أهم لوازم الحياة، وواجبات الحكومة، كما أوضح أنّه على كل من يصل إلى السلطة أن يفكر جيداً بالوعود والشعارات التي رفعها إبَّان فترة انتخابه، وأن ينفذ ما وعدهم به.

واجبات المسؤولين الفائزين

(يجب أن تعي الكتل السياسية أن الشعب العراقي يراقب الإجراءات التي تقوم بها الحكومة العراقية لرفع المستوى المعيشي والخدمي وتحقيق الأمن وهزيمة زمر الإرهاب والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن العراق، لذلك لابد من الإسراع بتنفيذ الوعود الانتخابية وتضميد جراح العراقيين)، دارت كلمات وتوجيهات سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) للمسؤولين والمتسنمين لأزمة الأمور، ليؤكد بعد ذلك: يجب أن يضع المسؤُولون العراقيون في حساباتهم خدمة العراق، وحَلّ كل المشاكل الأمنية دون عودة للخروقات التي حصلت في الآونة الأخيرة، وكذلك يجب أن تكون أجندات الحكومة العراقية المقبلة متضَمنة تقديم شيء حقيقي وواقعي ملموس في مسألة الخدمات، فإنَّ الوعود المزيفة لن تعود على الساسة الحاكمين إلا بالوبال عليهم، فلابد من وضع حد لمعاناة العراقيين.

كما واستعرض سماحته (دامَ ظلُّه) خلال العديد من الوقفات مفاهيم عدة تصب في تنمية مفهوم المسؤولية والعمل على تحملها لإصلاح الواقع الوطني والاجتماعي، مشيراً: إننا جميعاً مسؤولون أمام الله عن كل صغيرة وكبيرة وشاردة وواردة، وحين يتقاعس البعض عن أداء واجبهم الوطني فإنهم بذلك يفرّطون في مستقبل أبنائهم وبالواجب الإنساني والوطني والشرعي فيه، من هنا كان ولابد أن يعي العراقيون الأهميَّة الكبرى للمشاركة في الانتخابات والوقوف بحزم تجاه الفئات الضالَّة والمجرمة من فلول البعث الكافر، وغيرهم من المقصرين عن أداء الواجب الوطني من إعمار واقتصاد وأمن.

دور الأمم المتحدة

... أكَّدَ سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) عند استقباله جورج بوستين نائب الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لشؤون العراق والوفد المرافق له على أن يكون للأمم المتحدة دور مهم في الانتخابات المقبلة والاهتمام بنزاهتها منوِّهاً إلى شفافية الانتخابات وضمان انسيابية النَّزاهة فيها وأن تجري في موعدها المحدد.

كلمة أخيرة

يجب أن يمثل من سيفوز في الانتخابات القادمة الشعب العراقي بكل أطيافه وأن يكون ممثلهم الحقيقي فلا تغرَّه السلطة وتأخذه ملذات الحياة بعيداً عن الهدف الذي ادعاه، من خدمة لأبناء بلده.

ويجب على الشعب أن يطالب بحقوقه التي لم يمنحها إيَّاه المسؤُولون في الحكومة، فرغم الوعود التي رفعوها إبَّان الانتخابات والمتمثلة بتوفير الخدمات التي يحتاجها المواطن والتي كانت خلال السنوات السابقة الكثير من الأخطاء التي كان يطمح المؤمنون في تصحيحها.

من توجيهات مكتب سماحة آية اللّه العظمى المرجع الديني الكبير الشيخ بشير حسين النجفي (دامَ ظلُّه) حول الانتخابات

إلى المواطنين:

١. ندعو الناس إلى المشاركة بالانتخابات. وعدم المشاركة تسمح للسيئين بالاستمرار وصعود الفاسدين

٢. دعوة الناس إلى البحث عن الكفوء والنزيه الأمين المتواصل مع الناس، والأمين على كرامة المواطنين وأموالهم وحقوقهم ومستقبلهم.

٣. يحرم بيع الأصوات فإن صوت المواطن أمانة في يده وإن بيع الأصوات ينشر الفساد في أروقة الحكومة.

٤. عدم انتخاب من ثبت تقصيره أو عدم كفاءته.

٥. عدم الانخداع بالوعود الآنية الفارغة من الوجوه المشبوهة والمتملقة للدعاية والذين ثبت تقصيرهم أو عدم كفاءتهم.

إلى المرشحين:

١. الحاكم ظالم والظالم ملعون في القرآن، إلا من يرى من واجبه المحافظة على الأموال العامة والخاصة وخدمة المجتمع. والسعي في بث العدل.

٢. يحرم استغلال المال العام للدعاية الشخصية والحزبية.

٣. يحرم شراء الأصوات.

٤. يحرم إعطاء وعود غير حقيقية للناس.

هذا ونسأل الله أن يأخذ بيد الخيرين من أبناء هذا البلد لما فيه الخير والعدالة. إنه سميع مجيب.

المرحلة والتحدِّيات.. نحو عراق أفضل

بعدما حرم الشعب العراقي لعقودٍ زمنية طويلة من ممارسة حقوقه المختلفة في التعبير عن رأيه سواء كان على الصعيد الديني أم الثقافي أم السياسي أتيحت له الفرصة للتعبير وممارسة هذه الحرية دون تقييد أو متابعة أو مراقبة، فنحن اليوم نعيش مرحلة جديدة ستُحدِث بلا شَكّ تغييراً في المرحلة القادمة من تاريخ العراق وواقع الشعب العراقي ولأن المرجعيَّة المؤسسة الحريصة على أن تؤمّن للشعب العراقي حياة أفضل بجميع فواصلها الخدمية والصحية والتعليمية والأمنية والسكنية وغيرها ومفتاح التغيير هو الانتخابات التي يمكن من خلالها إجراء تغيير واقعي وجذري بانتخاب الأفضل والأصلح.. هذا الهمُّ طالما حمله سماحة الشيخ علي النجفي (دام تأييده) في مختلف المحافل الثقافية والاجتماعية في جميع المحافظات العراقية وطالب بالإنصاف والعدالة وحفظ الأموال العامَّة والخاصة وتأمين حقوق الجميع على حدّ سواء.. فكان لسان المرجعيَّة المدافعة عن الشعب العراقي والمحافظة على دمائهم طيلة السنوات السابقة التي سبقت ولحقت تحرير العراق من سيطرة نظام صدام وحزبه المقبور.

لا تنتخبوا المقصر

يؤكد مدير مكتب سماحة المرجع (دامَ تأييده) بناءاً على توصيات سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) على عدم انتخاب أيّ شخص كان ضمن التشكيلة الوزارية أو الحكومة العراقية ما دام قد قصَّر في واجبه في خدمة أبناء العراق، وهكذا جهته التي ينتمي إليها والتي قصَّرت بدورها بإبقائه في منصبه مع علمها بتقصيره.

فعلينا أن نحثّ الناس على المشاركة الفعالة في الانتخابات، وأن يختاروا من المرشحين من يحمل في جوانحه الغيرة على الدين وروح التفاني دون الوطن الإسلامي العراق وأن يكون كَفُوءَاً يمتلك الأهليَّة الكافيَّة لتولّي المنصب الَّذي يرشّحَ نفسَه لتحمُّله.

فبيَّن سماحته أن العراق يعيش اليوم في فترة حرجة وبحاجة ماسة إلى من ينصر شعبه المظلوم ويأخذ بيده إلى ما يتمناه من الرخاء والرقي والسعادة بتوفير الخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون المخلصين في إدارة شؤونه، ومن هنا ننصح الشعب العراقي بالمشاركة بالانتخابات وأن يختاروا من هو أهلٌ للإدارة ومن هو متمكّن من حماية حقوقه، لذا نؤكد على ضرورة انتخاب واختيار من هو أهل لأداء الواجب في حالة فوزه.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

الإدارة بيد الشعب

في إحدى المحافل الثقافية أكَّدَ سماحة الشيخ علي النجفي (دام تأييده) للحضور على أن المرجعيَّة الدينية في النجف الأشرف قد منحت الشعب العراقي سلطة إدارة البلاد من خلال صندوق الاقتراع وأن المشاركة في الانتخاب يعني البقاء على هذا المكسب الكبير.

إن المرجعيَّة أخذت سلطة القرار من الداخل ووضعتها بيد المواطن من خلال صندوق الانتخابات وتنبيهه للشخص الذي يختاره، كما أوضح الدور الذي قامت به في حفظ دماء العراقيين بعد الفتنة الطائفية ومطالبتها للساسة في توفير ما يحتاجه أبناء هذا البلد مقارنة بالتضحيات التي قدَّموها، منوِّهاً لما لها من دَورٍ واضح وكبير في التأكيد على كتابة أبناء العراق لدستورهم دستوراً يحمل خصائص العراق ويحافظ على قومياتِّه ومذاهبه وأطيافه، وإن هذه الرؤية هي أهم ما كانت تؤكد وتصر عليه المرجعيَّة الدينية في النجف الأشرف.

لذا يجب المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وفاعلة على أن لا يتم فيها انتخاب من تلطخت يداه بدماء أو أموال العراقيين، والعمل على انتخاب كفاءات نزيهة جديدة تقدم الخدمة لأبناء العراق وعلى جميع الأصعدة، مشيراً في لقاء مع قناة (bbc) البريطانية: إن المرجعيَّة الدينية حثت على أن تكون آلية الإدارة للبلاد من خلال ما تفرزه الانتخابات وكيف يُبلغ الناس، وكيف يختارون، مع أن الإعدادات لها كانت طويلة، وبينما كانت مشاركة الشعب بطريقة غريبة فقد شارك منهم حتى المقعد والرجل الكبير، وقد يتصور بعضهم أن هذه الرؤية فيها جنبة طائفية لكنها على العكس فإنها كانت للعراق ككل.

تعديل قانون الانتخابات

قبلنا بالقوائم المغلقة سابقاً لأن المرحلة كانت انتقالية، وكانت من أجل تأهيل الشعب العراقي لمفهوم الانتخابات، ثم طالبت المرجعيَّة بفتح القوائم فأصبح القانون يقبل النظامين المغلق والمفتوح، واليوم نجد أن الشعب العراقي يتناسب مع متطلباته نظام فتح الدوائر بشكل كامل لكل العراق وأن يكون لكل محافظة وقضاء ومنطقة ممثلوها داخل مجلس النواب، عن طريق تصنيف المحافظات لقطاعات متعددة ليكون المنتخب ممثلاً حقيقياً لأبناء العراق.

وخلال لقاء سماحة المرجع بشيوخ عشائر آل شبل؛ شدد (دام ظله) على: أهمية فتح الدوائر وتعددها على أقل تقدير (١٨) دائرة انتخابية، كمطلب يعبر عن رأي الجماهير في العراق، وإنه من أهم أساليب حَلِّ المشاكل العالقة للمشهد السياسي اليوم هو أن تكون إدارة ممثلي الشعب نابعة من صلب أرادته لا أن تكون ناشئة مما تقدمه التوافقات السياسية وأروقة الساسة.

وفي مدرسة الإمام الحسن (عليه السلام) للعلوم الدينية، ألقى مدير مكتب سماحة المرجع (دام ظله) سماحة الشيخ علي النجفي (دام تأييده) كلمة أمام طلبة العلوم قائلاً: فإن من رُؤَى المرجعيَّة في الانتخابات القادمة أن تقوم على أساس الدوائر الانتخابية المفتوحة، وعلى عدد الشخوص المرشحين لإدارة البلاد، بغية وضع زمام الأمور بيد المواطن العراقي وهذا هو أحد أهداف المرجعية..

لا لشراء الأصوات

بيَّن سماحته في العديد من المحافل أن المرجعيَّة الدينية تحث على عدم الوقوع بتأثير الدعايات الإعلامية التي يعلنها المرشحون خلال فترة الدعايات الانتخابية وان يكون قرارهم نابعاً من معرفة وشعور بالمسؤولية تجاه الوطن فقال في إحدى الملتقيات: نحث الناس على أن لا يقعوا فريسة للدعايات التي زُيِّنت في السابق بتعابير جوفاء لم نستثمر منها شيئاً. فالمناهج التعليمية في المدارس الرسمية التي يصر المسؤُولون في وزارة التربية والتعليم على ترويجها في المدارس من التراث الصدامي البغيض مازالت موجودة وتدُرّس رغماً عن الجميع. والاقتصاد المدمر والغلاء الفاحش والمهلك واستخدام الأموال العامة لتحسين وجوه المسؤولين بغية حمل الناس على انتخابهم من جديد وهناك الإهمال المتعمَّد للشباب المثقف وتركهم عرضة لحوادث الدهر من دون إعداد ظروف مناسبة لتقدُّمهم العلمي وكسب الرقي في العلوم بإرسالهم للخارج، والاكتفاء بأعداد محدودة في هذا المجال وحصره فيمن يُسْعَى في توفير السلطة لهم في المرحلة القادمة.

وهذا هو التدمير لمستقبل الشعب العراقي، ولا يمكن معالجة هذه المفاسد إلا بجلب الأكفاء الأمناء إلى تولي السلطة من خلال الانتخابات القادمة.

وفي إحدى توجيهاته نبه (دام ظله) قائلاً: إن الأموال التي تدفع لشراء الأصوات من المسؤولين هي بالغالب أموال هذا الشعب، مما يعني أنها من فم أيتامنا ومن دواء مرضانا، فمن يأخذ هذا المال سيكون شريكاً في سلب المال وسيكون شريك في الأموال المسروقة من قبل هؤلاء المرشحين.

بيع الصوت وشراءَه حرام

أكد سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) ضمن توجيهاته السديدة لأبناء هذا البلد فيما يخص الانتخابات أثناء لقائه بوفد من شباب وأبناء محافظة ذي قار على أهمية هذه المرحلة ووقوف أبناء العراق لاختيار ممثليهم، مشدِّداً (دامَ ظلُّه) على عدم انتخاب أيّ شخص كان ضمن التشكيلة الوزاريَّة أو الحكومة العراقية الحالية والسابقة ما دام قد قصر في واجبه تجاه خدمة أبناء العراق، وهكذا جهته التي ينتمي إليها والتي قصرت بدورها بإبقائه في منصبه مع علمها بتقصيره، مؤكِّداً بنفس الوقت إن بيع الصوت وشراءه حرام، والضروري هو المشاركة الفعالة في الانتخابات، واختيار المرشحين ممن يحمل في جوانحه الغيرة على الدين وروح التفاني في بناء العراق الجديد، وأن يكون كفوءاً يمتلك الأهليّة الكافية لتولي المنصب الذي يرشح نفسه لتحمله، من جانبه الوفد قدَّم عدداً من الأسئلة والاستفسارات داعين الله تبارك وتعالى أن يحفظ سماحته للعراق والأمة الإسلامية.

من جانب آخر أكَّدَ (دامَ ظلُّه) على أهمية أن يحمل الشباب في ذواتهم وأرواحهم حُب العراق، وأن يعوا أن لكل فرد دوراً ومسؤولية في عراق اليوم والغد، ويجب أن لا يستصغرنّ أيُّ إنسان دوره، فإن الله لم يخلقنا عبثاً وكلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته.

الانتخابات قادمة وعليكم اختيار من يعرف قيمة العراق

الانتخابات قادمة وعليكم اختيار من يعرف قيمة العراق كما عليكم المشاركة الفاعلة في الانتخابات القادمة، كي لا يمسك بزمام الأمور مَنْ لا تريدونه: جاءت هذه الكلمات من قبل سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) أثناء حديثه مع وفد من أهالي الحلة حيث أكَّدَ سماحته على أهمية المرحلة المقبلة ودور الشعب فيها كما أشار بعدها إلى الخيرات التي تتواجد في هذا البلد والتي يجب أن يتمتع بها أهله، من جانبه الوفد طرح عدة استفسارات وأسئلة فيما يخص الوضع الراهن وكيفية الاختيار في الانتخابات القادمة مثمناً الكلمات الأبوية والدور الكبير لسماحة المرجع (دامَ ظلُّه) في توجيه وإرشاد أبناء هذا البلد.

جاء في (تحف العقول) أن الإمام الباقر (عليه السلام) أوصى جابر الجعفي ومن خلاله كل المؤمنين: (... وأوصيك بخمس: إن ظُلمت فلا تَظلم، وإن خانوك فلا تخن، وإن كُذّبت فلا تغضب، وإن مُدحت فلا تفرح، وإن ذُممت فلا تجزع، وفكّر فيما قيل فيك، فإن عرفت من نفسك ما قيل فيك، فسقوطك من عين الله (جل وعز) عند غضبك من الحق أعظم عليك مصيبة مما خفت من سقوطك من أعين الناس، وأن كنت على خلاف ما قيل فيك فثواب اكتسبته من غير أن يتعب بدنك). إن التوترات السياسية أيام الانتخابات قد تجر الإنسان للرد على الإساءة بإساءة وعلى المعصية بمعصية فيكون من الخاسرين.

تجاذبات.. ومواقف

رغم اعتياد العراقيين على مآزق الساسة وترامِيهم التهم، نجد مع كل ارتفاع في وتيرة التأزم السياسي توجه أنظار الشعب صوب النجف الأشرف، وبالتحديد صوب توجيهات مراجع الدين العظام، ليرقبوا رضاهم أو سخطهم حول هذا المشهد أو ذاك..

وبغض النظر عن ما يقوم به الساسة في البلاد من تقهقر مستمر في أداء الأمانة التي حمَّلَهم إياها أبناء الشعب. مع جليل احترامنا للمخلصين. نؤكد للقارئ الكريم أن مراجعنا العظام في قلق شديد ومستمر تجاه مستقبل العراق، وهذا ما صرح به أكثر من مرة مرجعنا (دامَ ظلُّه)، ليؤكد مراراً وتكراراً على مبادئَ وأُسُس هي في صميم إصلاح المشهد السياسي، فليس من الخفي أن هناك العديد من نقاط التأمل يتوقف عندها مراجعنا العظام تجاه الدستور العراقي، ولكنهم لا يقبلون بخرقه لأنه وثيقة العراق ولأنه ما أراده العراقيون.

وهكذا في الوقت الذي يؤكد فيه مراجعنا العظام أهمية نزاهة القضاء نجد تشديداً كبيراً على أهمية منع تدخل الساسة في شؤونه أو عرقلة أدائه، ومع هذه الأسس نقرأ بوضوح عدم رضاهم عن أداء الأجهزة التنفيذية تجاه تقصيرها في ملفات الأمن والخدمات. ولنتأمل في هذا الصدد ما قاله سماحة المرجع (دامَ ظلُّه): إن من المؤسف أن لا يقف الساسة موقف العقل، فإذا كان هناك في السجون مَن هو بريءٌ فلِمَ هو موجود في السجن؟ وإن كان مجرماً فلِم يطلق سراحه لمظاهرة أو موقف سياسي ما..؟! فإن ازدواجية المعايير والمشتهيات للمحافظة على المناصب جنون سياسي، وهو سير نحو الهاوية.. في وقت يتعرض له العراق لشتى المخططات الرامية للنيل منه، والساعية لعودة عقارب الساعة إلى الوراء صوب عصور الدكتاتورية وأعمال العنف الطائفي..

ومع مشروعية أيّ مطلب جماهيري حق عن طريق المظاهرات السلمية. برفع المعاناة من بطالة أو وضع خدمي أو اقتصادي متردٍ أو أيّ ظلم قد ينزل بالعراقيين، نجد أن مرجعنا (دامَ ظلُّه) قد أكَّدَ على الدولة العراقية أهمية: أن تصلح جهاز الأمن السري لكشف الجريمة أو العمل الإرهابي قبل وقوعها، فإذا ما وقعت جريمة وقتل أحد أبنائنا من العراق فلن يعود إلينا وإن اكتشفنا المجرمين.. وعليها سن قانون لتعويض كُل من تعرض للظلم والحيف من النظام المباد أو من فلول الإرهاب. والحديث لسماحته. نجده يؤكد (دامَ ظلُّه) على أبناء الشعب العراقي أن لا يتوقفوا عند تقهقر الساسة، وأن يفرز العراق رجالاً مصلحين، ذلك عن طريق تأكيد الحق الشرعي والوطني بقوله: عليكم بعدم مقاطعة الانتخابات، وأن تحسنوا الاختيار ليكون من تختارونه خادماً لكم.. ولنتأمل بقوله (دامَ ظلُّه) خادماً لكم، فإن من الضروري أن يعي مَن يرتقي كرسي الحكم، أنه موظف وعامل بأجر عند العراقيين، وأن عليه أن يصون الأمانة، وأن يقوم بواجبه على أكمل وجه، دون محاباة أو منفعة، وليعلم القارئ العزيز أن هذا المضمون طالما صرح به مرجعنا (دامَ ظلُّه) أمام وجه الساسة، وأن عليهم أن يقبلوا بهذا الشرط وإلا فالعراق جدير بإفراز المخلصين.

الأنوار النجفية

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

إن المنصبَ غنيمةٌ للجهلاء وابتلاء للعقلاء، فهو أمانة ومسؤولية في أعناقكم

أكد سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) ـ لدى استقباله وفداً رفيع المستوى من محافظي ورؤساء مجالس المحافظات إن المناصب التي يشغلها هذا الوفد، هي أمانة ووظيفة شرعية وقانونية يجب على المتصدين أن يحسنوا ويصونوا هذه الأمانة، مشيراً في نفس الوقت: إن المنصب غنيمة للجهلاء وإبتلاء للعقلاء، فهو أمانة ومسؤولية في أعناقكم.

مضيفاً سماحته أن هناك الكثير من النقاط التي يَجب الالتفات إليها، فالعراق لا يزال تحت تهديد التفجيرات، ولا بد من الجدية في العمل لإنهاء هذه التهديدات على أمن المواطنين.

مؤكداً على الجانب الخدمي، فمازال المواطن يعاني من تردي الكثير من الخدمات، مشجعاً السادة المسؤولين على العمل بكل جد وحيوية، مشيراً بقوله: إني أرى في عيونكم الهمة والشجاعة للتصدي لهذا الملف، داعياً الباري عز وجَل في أن ينجح كل المخلصين لخدمة العراق والعراقيين.

هذا وأعرب سماحته عن ألمه لقضية الفساد الإداري المتفشية في أوساط المؤسسات، ونبه إلى وجوب التصدي بكل شجاعة لمرتكبي هذه المخالفات.

هذا وأفصح سماحته في حديث طويل له؛ عن الألم الذي ينتابه لأهم مسألة حيوية تتعلق بمستقبل أبناء العراق، ألا وهي مسألة التعليم، معرباً عن أسفه الشديد، إذ إن المناهج التعليمية مازالت طائفية نابعة من أجندات سياسية رسمتها الأنظمة المبادة، ولاسيما في مادتي التأريخ والتربية الإسلامية، مشيراً إلى السياسات المتزمتة من قبل وزارة التربية في الإبقاء على هذا الخطأ الذي كلف وسيكلف العراق الشيء الكبير.

لننـــهض بالعـــــــراق

أما آن لنا أن نستيقظ من غفوتنا، أما آن لنا أن ننتبه من غفلتنا، آما آن لنا أن نحس وطأة الذلة للجهل والتخلف الذي ورثناه من الحكومات التي تناوبت على العراق منذ قرون، أما آن لنا أن نتفق أو نتعاهد على إحياء العراق الذي قد بعثرت موارده الاقتصادية وحوربت عقوله وشُردت شرقاً وغرباً، أما آن لنا أن نربي جيلاً على حُبّ الوطن العزيز العراق، فإن حب الوطن يكشف عن روح الوفاء عند الإنسان، أين تلك النفوس التي قارعت الطغيان من أجل العراق؟ وأين ذلك الحماس الذي كان العراقي متميزاً به.

واعلموا إخواني أن العراق غني بالموارد الاقتصادية وغنيٌّ بالعقول النيِّرة وغني بالخيرات مما يقتضي أن يكون العراق والعراقي في المقدِّمة في جميع مجالات الخير والتقدم، ولكن التنازع والاختلافات التي تتأجج نيرانها بالفتاوى المستوردة غير المسؤولة، وبالأيدي الأجنبية التي تستغلُّ الحاجة في بعض النفوس والسذاجة في البعض الآخر. كلُّ هذا أدَّى إلى أن يبقى العراق في جحيم التخلُّف ويرزحَ في ظلمة الجهل.

أيُّها الإخوة قد ولى النظام الذي جِيءَ به على العراق لتدميره بالأيدي التي أتت به في ظلمة الليل فلنستعد لبناء العراق الجديد بالعلم والتعاطف والتآلف.

من نعم اللّه علينا

ليس من البعيد علينا كعراقيين أن نشهد تلك الروح الأبوية وذاك العطف الكبير من قبل مراجع ديننا العظام في النجف الأشرف، سيما ما يتعلق بالمواقف المصيرية، وخصوصاً حال تلك المعضلات التي ألمت بنا، لم تكن تلك المواقف التأريخيَّة الخالدة بعيدة عن إرادة وتسديد الباري لنا، وكيف بنا ونحن نعيش في بلد الأنبياء والأولياء الصالحين، ونحنُ الذين عانينا طيلة عهود ليست بقصيرة من جبابرة الدنيا وبطشهم ومكرهم.

ففي الوقت الذي اختبرنا الباري (عزَّ اسمه) بكواسر الأنس وأباطرتهم، أنعم علينا بالنجف الأشرف، وبحوزتها، ومراجع ديننا العظام وعلمائنا الأعلام.

فصدق وليُّ اللّه الأعظم (عجل الله تعالى فرجه) لما أوكلنا إليهم إذ قال: (وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم).

فإذا ما تأملنا في عراق ما بعد سُقوط الصنم، نَجد أنَّ العقل والقريب والبعيد يقر بأنهم صمام أمان وحدة العراق، وكرامته وعزته وأمنه وأمانه.

فلما أقرت المرجعيَّة ضرورة (الدستور) العراقي بتنا اليوم ندرك أهميته في واحدة من أهم مراحل تقدم العدو لإعادة الصداميين إلى سدة الحكم، وكيف أن الدستور كان العدو اللّدود للخارجين على كل نواميس الأرض والسماء من أيتام صدام.

وأما حيتان السرقة والفساد ممن تربع على أزمة الأمور وعلى رقاب العراقيين، كانت للمرجعيَّة وقفة شجاعة رائعة لردعهم والحيلولة دون بقائهم على كراسي الحكم، وذلك (بفتح القوائم) في الانتخابات المقبلة، ليعرف كل سياسي مقداره وحجمه الحقيقيين في قلوب أبناء الشعب العراقي، وليدركوا أيضاً أنهم خدم موظفون عند أبناء الشعب، لا أنهم أوصياء عليهم وعلى مقدراتهم، وليدركوا أنها لو دامت لغيرهم لما وصلت إليهم.

فما على المؤمنين إلا الوقوف مع توجيهات السد المنيع والحكمة البالغة التي طالما أشعت بأنوارها من النجف الأشرف لتنير قلوبهم..

من ستنتخب؟!

ـ هل يمتلك منصباً إدارياً؟
ـ هل نجح في إدارة دائرته؟
ـ هل يتسم بالنزاهة؟
ـ هل حافظ على المال العام؟
ـ هل طالب بحقوق المواطنين الفقراء؟
ـ هل هو رجل ذو أخلاق عالية؟
ـ هل يحمل ثقافة دينية وفكرية؟
ـ هل يمتلك شهادة؟
ـ هل يقبل بالرأي الآخر؟
ـ هل يمتلك قاعدة شعبية بين الناس؟
ـ هل قدَّم الهدايا مقابل الأصوات؟
ـ هل وعدكم.. بشيء.. تعيين.. أو عقد.. أو قطعة أرض سكنية؟

ضع أمام كل سؤال نسبة للمرشح الذي تريد أن تنتخبه في الانتخابات القادمة وتذكر أن صوتك يعني للمرشح الكثير ويمكن أن يقلب الموازين.. فلا تنخدع.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

نعم لوحدتنا

من نعم الله علينا أن جعل النجف الأشرف مناراً للعراق، وأتحفها بالحوزة العلمية وبمراجعنا العظام (أدام الله بركاتهم وظلالهم)، ففي واحدة من كلمات سماحة المرجع يجد القارئ العزيز مدى اهتمامه البالغ لهموم العراقيين، وكيف أنه (دامَ ظلُّه) يشدد على وحدة العراقيين أرضاً وشعباً.

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْداءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْواناً)، وقوله (عزَّ من قائل): (إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَساداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ).

قد عاث الظلمة في العراق فساداً، فكان العراق يتقلب من يد ظالم إلى من هو اظلم منه؛ فأريقت الدماء وانتهكت الأعراض ونهبت الخيرات، وكانت ارض العراق يوماً من الأيام منبعاً لكل الخيرات، وكانت تسمى ارض السواد فأصبحت قاحلة جرداء والشعب اليوم مضطر إلى استيراد ابسط وسائل الحياة حتى لقمة الخبز. وكان آخر حلقة من تلك السلسلة البغيضة النظام العفلقي العلماني البغيض الذي عاث في الأرض فساداً وكان طائفياً بكل ما في هذه الكلمة من المعاني الكريهة فسعى في قتل الشيعة، وإبادة الخيرين، ولما أطيح بذلك النظام بالأيدي التي لا داعي لها جلبت تلك المصيبة على العراق وتولى السياسيون الذين اعتلوا الكرسي عن طريق الانتخابات (التي تعد من المظاهر الحضارية) للوصول إلى القيادة فانبعث العفلقيون الطائفيون ليتخذوا من التكفيريين الخوارج وسيلة إلى العودة إلى الكرسي ويسَلطوا على العراق نظاماً طائفياً بغيضاً من جديد وأمسوا يسمون النظام المبتنى على الانتخابات الحرة بالطائفية وهذا لعمري من سخريات الدهر.

ويجب أن يعرف القارئ العزيز أن المرجعيَّة في النجف الأشرف دائماً وكما عودتنا بوقفاتها أنها تقف للعراق ككل ولجميع العراقيين بنظرة واحدة، دون أدنى تمييز، فنجد سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) حين زيارته التأريخية لسامراء المقدسة، قد خاطب رؤساء العشائر وأهالي سامراء بقوله: إن سامراء هي في قلب النجف الاشرف، وإن شرف سامراء هو بوجود المرقدين المطهرين. هذا ودعا سماحته الباري (عز وجل) بأن تعود مدينة سامراء إلى حياتها الطبيعية وسابق عهدها لينعم أهلُها بالأمن والأمان.

فما من دليل أوقع وأشد من هذا الدليل على أبوة المرجعيَّة في النجف الأشرف تجاه العراقيين ككل بكل أطيافهم ونحلهم، من أقصى العراق إلى أقصاه.

وأخيراً نقف عند دعوة سماحة المرجع لكل العراقيين إذ يقول: نحن ندعو العراقيين جميعاً والمسلمين بالخصوص إلى الاجتماع تحت كلمة التوحيد وفي ظل راية العراق لنبني هذا البلد المدَّمر من جديد، ونعيد إليه كرامته، ونسعى في إنعاش الفقراء ورعاية اليتامى من ضحايا النظام السابق وكما ندعو لنبذ العنصرية وإلقاء السلاح، والاجتماع على طاولة المصالحة لنتمكن من خلال النظام الذي جاء نتيجة الانتخابات من رفع شأن العراق والعراقيين. نرجو الله سبحانه أن يخلِّص العراقيين من براثن التكفيريين الخوارج وخلفائهم الإرهابيين.

تُعد الانتخابات من الأمور الحضارية التي شجَّع وحثَّ عليها مراجع ديننا العظام، حتى أنهم (دامت ظلالهم) لا يحبذون لمقلديهم أن يتركوا هذه الظاهرة دون مبرر شرعي يمنعهم من ذلك، وفي الوقت الذي ـ من المفترض ـ يستعد فيه العراق للوصول إلى إحدى أهم مراحل استقراره لبناء الدولة العراقية الجديدة، وفض الصراع السياسي الجديد ومحاولات إعادة عقارب الساعة إلى عصور الدكتاتورية، نجد أن سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) يشير إلى أهمية هذا الحدث إذ يقول: قال الله سبحانه: (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ).

يعيش العراق اليوم في فترة حرجة وبحاجة ماسَّة إلى من ينصر شعبه المظلوم ويأخذ بيده إلى ما يتمناه من الرخاء والرقي والسعادة بتوفير الخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون المخلصين في إدارة شؤونه، ومن هنا ننصح الشعب العراقي بالمشاركة في الانتخابات وأن يختاروا من هو أهل للإدارة ومتمكن من حماية حقوقه ـ وبما أننا لا ندعو إلى انتخاب جهة أو شخص انطلاقاً من موقعنا في خدمة جميع أطياف الشعب العراقي ـ نؤكد على ضرورة انتخاب واختيار من هو أهل لأداء الواجب في حال فوزه.

فنجد أن سماحته بعد أن يُقيِّم الحاجة العراقية الماسة لهذه الممارسة العصرية، يحث المؤمنين على نقاط منها: المؤهل الإداري أو الكفاءة، فحاجة العراق اليوم وهو في ظل ضعف الأداء الخدمي تستدعي إلى أن نعمل بجد كعراقيين في أن لا نترك هذا الواجب الوطني بل حتى الديني عبثاً، فإن العراق بحاجة ماسة إلى أن يصل نحو برِّ الأمان مع رجالاته الذين يعملون بحرقة صوب العراق، كل العراق، لا لفئة أو حزب معيَّن، فعلينا جميعاً أن نقف بحزم تجاه وصول من هو غير مؤهل نحو سدة حكم هذا البلد المظلوم.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

من وصايا سماحته (دامَ ظلُّه) إلى المبلغين والأساتذة
حـــــــول الانتخابات

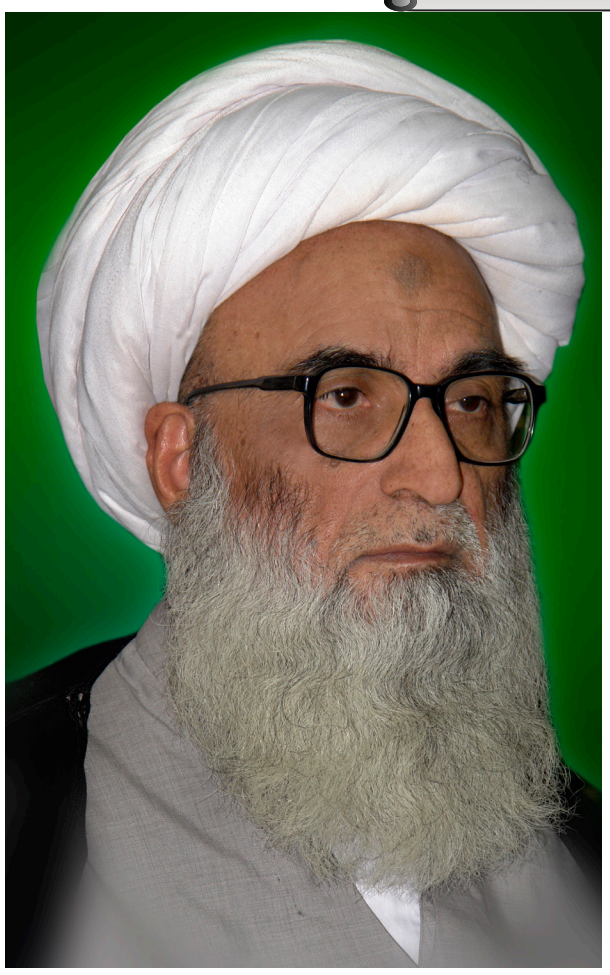

لابد من توعية المواطنين على إن: أهمية المشاركة في الانتخابات.. لا تعذر الفرد في التفريط بمستقبل أبناءه.

المبلغون والمصلحون، هم الفئات الفاعلة في مجتمعنا، فمعهم يتحقق التواصل مع النجف الأشرف، وبالتالي يتحقق التواصل مع الدين، وهم اللسان الحاكي عن مراجعنا العظام، وهنا وجه سماحة المرجع (دامَ ظله) بعض الكلمات الإرشادية إلى السادة المبلغين، لكي يرسم لهم آلية عملهم لخدمة أبناء العراق والتوجيه والحث على الانتخابات، وكيفية حَل الإشكاليات التي تدور في أذهان مجتمعنا، نترك القارئ والمبلغ مع هذه الكلمات النيرة:

معلوم إنه لابدّ للناس من نظام يقوده سلطان لئلا تحكم العراق شريعة الغاب، ويجب أن يعلم الناس أن الذي يتربع على الكرسي بالانتخابات لا يعد حاكما شرعيا على موازين المذهب الجعفري وإنما هو ممن أوكل الشعبُ إليه إدارة شؤونه.

وينبغي أن نلتفت إلى أن الناس اليوم في تذمر (يمكن أن يؤدي بهم إلى التنفر من العملية السياسية) وذلك لما أحسوا بالخيبة ولمسوا عدم الكفاءة في بعض جوانب أداء بعض المسؤولين في الحكومة وإدارتها بالنحو المطلوب والمتوقع منهم من تهيأة الحياة الكريمة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الأساسية رغم ما تم انجازه على الصعيد الأمني والإعماري في مناطق عديدة، فيجب علينا أن نلفت الناس إلى الغاية التي توخاها العلماء في موقفهم من الانتخابات السابقة، ألا وهي تفويت الفرصة على أعداء العراق من التسلل إلى سدة الحكم، فأصبح الطريق أمام الشعب اليوم بفضل تلك الانتخابات معبدا، فيتمكن الشعب في الانتخابات القادمة وفي ضوء القوائم المفتوحة من انتخاب من يراه أهلا ليتحمل الناخب المسؤولية عن انتخابه كاملة.

هذا وتابع سماحة المرجع (دامَ ظله) توصياته إلى المبلغين والمصلحين بقوله: وأريد أن استرعي انتباه الأخوة إلى الظروف الصعبة التي أحاطت بالشعب وإلى الفوضى والتناحر بين السياسيين الأمر الذي لا يبشر بخير بحيث نرى أن حب السلطة والوصول إلى الكراسي أصبح غاية مهمة النفوس المريضة التي تستند إلى الطعن في من فاز وفي من لم يفز (في الانتخابات الأخيرة) وإنما اقصد إنه عليكم جميعا أن تذكروا الشعب أنه هو المتحمل للنتائج التي تتمخض عنها الانتخابات وهو مساهم ومشارك في عمل من سوف يتولى إدارة الأمور، وعليكم حث الشعب على التيقظ إلى ما يفعله المسؤولون وسوف يفعلون، كما أن عليكم تقديم النصح للمسؤولين بكل إخلاص وجد لنحاول جميعا أداء وظيفتنا اتجاه الله والشعب، ففي هذا نصرة الله سبحانه وقد قال الله سبحانه: (إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ).

إن الانتخابات أمانة

يمر العراق الجريح بظرف صعب وحالة استثنائية إن لم تدركنا الرحمة الإلهية فإن بلادنا ستدخل في متاهات قل مثيلها ويدخل الناس في دوامة من اضطراب، فأن انحسار الظلم بعنوانه لا يكفي لنيل البلد الكرامة المسلوبة منه ولا يمكن أن يتم للبلاد ما ينبغي إلا بتثبيت الأمور وصياغتها في قالب سليم (ليأمن المظلومون من عباد الله) وتوجه القوى والنفوس إلى ما فيه صلاح العباد والبلاد، وقد سعى المخلصون قدر استطاعتهم إلى تنظيم الأمور ولم الشعث فقد تم إعداد مسودة الدستور الدائم ولا يمكن الاستفادة مما تم انجازه إلا بوضع القيادة في الفترة القادمة بالأيدي الأمينة.

فنجد أن سماحته (دامَ ظلُّه) يؤكد على أمور أساسية للسير بالعراق تجاه الطريق الذي ينشده العراقيون ـ الذين ضَحَّوا وقدَّموا الغالي والنفيس من أجله ـ ألا وهو العزة والكرامة، ونيل الحريات لاسيما الدينية منها، وحفظ الدستور وضمان تطبيقه، والأمر الآخر هو وصول من هو مؤهل وأمين لحفظ هذا الدستور وتطبيقه.

وبذلك يتحتم على أبناء العراق عدم إهمال مسألة الانتخابات والتفحص بروية عن الأشخاص المرشحين للانتخابات، والاستفادة من أخطاء الماضي لكي لا يكون للمقصرين أو لأصحاب العقارب القديمة (من أزلام النظام المباد) طريقُهم تجاه مقدَّرات الشعب العراقي الذي عانى الويلات والحرمان من جراء تربعهم على مصاف كرسي الحكم في العراق.

وهنا نجد سماحة المرجع يؤكد على هذه الثوابت إذ يقول: ومن هذا المنطلق نلفت أنظار الشعب بجميع أطيافه أن لا تفوتهم الفرصة لخدمة العراق المظلوم ولا يتركوا البلاد لتذهب إلى أيد غير أمينة ولا يتركوا أتباع الناقمين على الشعب والحاقدين عليه أن يتسللوا إلى سدة الحكم.

حزب البعث المقبور

لا تنسَ.. الدماء التي سالت على أرض العراق
سالت بسبب صلاة أو صيام
أو ذكرى الحسين (عليه السلام)
لا تنسى.. دموع الأمهات
وحلم الأطفال بعودة الشهداء
لا تنسَ.. نخيل العراق
عندما مات
لا تنسَ.. البعث وغلقه للجوامع والحسينيات
وحرق آلاف المؤلفات
لا تنسَ سنوات الاحتلال
أدخلهم البعث بمؤامرة
حاكها في الظلام
لينهو لهم المشوار
لا تنسَ.. فإن نسيت
فقد يعود البعث

الرعـــية وأميـــر المؤمنـــين عليه السلام

من المؤكَّد أنّ مسلك أهل البيت (عليهم السلام)، والطريقة التي كانوا يتعاملون بها مع شرائح المجتمع المختلفة، كانَ على أساس إيمان وإخلاص وإنسانية ذلك المجتمع، ولم يكونا أبداً على أساس معايير واعتبارات أخرى، ككثرة المال، أو علو المنصب والمقام، أو قوة القبيلة والعشيرة.

وهذا النحو من التعامل لم يكن موجوداً إلاّ عند جماعة قليلة من الناس، يأتي في طليعتها الأئمة الأطهار (عليهم السلام).

أمّا أولئك الذين استلموا مقاليد الأمور وسُدَّة الرئاسة في عهود مختلفة، فإنَّ كل مَن حكم منهم وأمسك بزمام الأمور، العالي منها والداني، صرف جُلّ اهتمامه ليحتضن في فريق حكومته الشريحة الغنية والقوية المقتدرة؛ محاباة لها، مع العلم بأنَّ قسماً كبيراً من الولاة والمسؤولين، لم يكن ذا خبرة وكفاءة تخوّله المشاركة في شؤون البلاد والعباد.

ولا يخفى ما في ذلك من إجحاف وطَمْس للقدُرات والكفاءات التي كانت موجودة ومتوافرة بحوزة المسلمين، والتي كان لابد من تشغيلها للنهوض بالأمَّة الإسلامية نحو الأفضل والأكمل.

وهذا الأمر كان جليّاً في الاختراق الأموي الذي حدث في زمن سلطة عثمان بن عفّان، حيث استطاع الأمويون وآخرون من أمثالهم أن يسيطروا على مراكز ومواقع مهمة وحسَّاسة، وقد أدَّى ذلك إلى:

١. استعادة الأمجاد التي فقدها الأمويون بعد مجيء الإسلام.
٢. تقوية الأمويين مادياً ومعنوياً.
٣. إضعاف قدرات كثير من المسلمين المخلصين.
٤. إبعاد بعض المسلمين عن المراكز الحسَّاسة.

من أجل تلك الأسباب وغيرها، ادّخر الأمويون لأنفسهم المراكز المهمة والحسَّاسة في الدولة، وأخذوا يبطشون بالناس الذين لا يرون رأيهم السياسي، أو الذين يشكِّلون المعارضة للنظام، وحرموهم من أبسط الحقوق: كحرية الكلمة، وحرية الإنتماء والتبعية، وكالإستفادة من بيت المال الذي ظل حكرا على تلك الفئة، تستفيد منه لتلبية رغباتها وزيادة ثرواتها، ولتصرف مدَّخراتها على سهرات الطرب والغناء، وشراء القصور الفاخرة والأراضي الواسعة والإماء.

ونسجّل هنا الشاهدَين الآتيين:

١. أبو ذر الغفاري (رضوان الله تعالى عليه)، الذي قال عنه رسول الله (صلَّى الله عليه وآله): (ما أظلَّت الخضراء ولا أقلَّت الغبراء أصدق لهجةً من أبي ذر)، والذي قال فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): (وعى أبو ذر علماً عجز الناس عنه)، هذا الرجل الصالح والصحابي الجليل تحوَّل إلى رجل مُبعَد ومُهَان، فقد أبعدته السلطات إلى الرَّبَذَة في بلاد الشام، وطريقة الإبعاد لا عهد للمسلمين بها، حيث منعت السلطات الناس المحبين له من توديعه أو حتى التكلّم معه.

٢. عمار بن ياسر (رضوان الله تعالى عليه) الذي قال فيه رسول الله (صلَّى الله عليه وآله): (إذا اختلف الناس كان ابن سُميَّة مع الحق)،هذا الرجل من المسلمين الأوائل، ضُرِبَ ضرباً مبرحاً وأُلقي به على قارعة الطريق تحت الأمطار الغزيرة.

أمام هذه الصورة القاتمة من الحرمان والإستضعاف والقهر لشريحة من المسلمين، كان أهل البيت (عليهم السلام) المتنفَّس الصادق والوحيد للأمّة، والصوت الهادر الذي ما زال يلقي بظلاله الوارفة على الرعية، لا سيّما الطبقة الفقيرة التي سمَّاها أمير المؤمنين في عهده للأشتر النخعي بالطبقة السفلى، داعياً إلى مشاركتها في إدارة شؤون البلاد، طارحاً أُسُساً ومبادئ عامة ليسلكها الناس ولاةً وحكَّاماً.

التأصيل الشرعي لمبدأ الانتخابات في ظل مبدأ أهل البيت عليهم السلام

باعتبار أن الأكثرية في العراق من شيعة أهل البيت (عليهم السلام)، لذا فينبغي أن يشاركَ بصورة فعالة ليتمكن (العراقيون) من تسليم السلطة إلى من يحب الشعب ويحب العدل والإنصاف، وليتمتع الشيعة وغيرهم تحت ظل العدالة بعيش هانئ، وينبغي أن يُعلم أن الحكم الإسلامي في ضوء الأحكام الشرعية لا يتأتى ولا يؤسس عن طريق الانتخابات، إذا قصد تعيين الحاكم العام بها، وأما إن قصد انتخاب من يستشيره الحاكم الشرعي العام أو من يستعين به لتنفيذ الأوامر والأحكام الإسلامية الصادرة منه فلا بأس.

ولكن في الظرف الراهن في حالة غياب السلطة الشرعية الإسلامية في عموم البلاد ولاسيما العراق فاقصر الطرق لدفع الأفسد بالفاسد اللجوء إلى الانتخابات لتعيين وتشخيص من يتولّى السلطة في العراق.

ومن هذا المنطلق ندعو للانتخابات، لأن البديل لها في الظروف الراهنة ليست إلا الدكتاتورية، وقد ذقنا مرارتها، ومازلنا نذوقها ونذوق آثارها، وليست دكتاتورية الماضي القريب فقط بل هي الدكتاتوريات التي ابتلينا بها منذ وفاة النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) عدا الأيام القليلة التي تولى بها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ونجله الإمام الحسن (عليه السلام) في السلطة، وكانت نتيجة تلك الدكتاتورية الواضحة الويلات التي نزلت على الإسلام والمسلمين والإنسانية.

مفهوم الديمقراطية

التصويت أو الاقتراع هو أيّ وسيلة تتبع لأخذ رأي قطاع معين من الناس في أمر ما أو اتخاذ قرار، وعادة ما يكون مسبوقاً بالحملات الانتخابية. ويوجد عادة في الدول الديمقراطية والجمهوريات. كما أنه مرتبط بمصطلح آخر وهو المواطنة، وهي امتلاك الشخص مزايا أو قدرات معينة تؤهله للممارسة السياسية، منها حق الانتخاب. وهذه الأخيرة هي انتقاء أو اختيار شخص أو مجموعة أشخاص للقيام بأعباء تسيير الدولة وأن يكونوا مسؤولين أمام الشعب.

الانتخاب أو التصويت ما هو إلا أداة أو وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الممارسة الديمقراطية في تثبيت أركانها، ومرحلة من مراحل التطور الديمقراطي السلمي للسلطة والسياسي للممارسة السلمية للسلطة والتبادل عبر ممثلين تساهم في إثراء العملية السياسية وتضمن مشاركات سياسية واسعة من جميع فئات المجتمع بشرائحه المختلفة وهنا تأتي مسألة المواطنة وحفظ حقوق الأقليات.

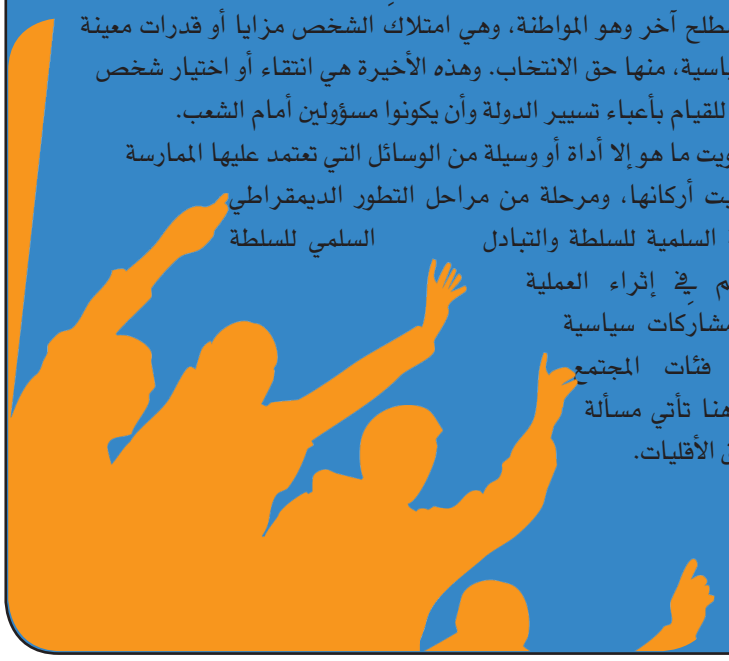

تنظيم الاختلاف

في الوقت الذي يحتاج فيه الفكر العراقي أو الديني إلى مرتكزات الاتحاد والائتلاف للوصول لموقف واحد قوي، يتحتم بطبع وسجية الفكر الإنساني إلى عناصر افتراق واختلاف، تؤول في مجملها إلى نقد العنصر الآخر كلٌ فيما بينهم، بيد أن الواقع وفي ظل ظروف المواجهة للعدو تدعونا إلى أن نقف عند أسس لا نختلف عليها ونعمل عليها جميعاً، فالعراق واحد وقيمه الإسلامية والعربية لا خلاف عليها، من هنا بات من الواجب على العراقيين بمختلف توجهاتهم ومشاربهم أن يقصدوا في مسيرتهم الحساسة هذه أن يتجهوا صوب الأبوة الحقيقية التي ترعى كُل العراق وبكل ما فيه، ألا وهي المرجعيَّة الدينية (حفظها الله من مرديات الزمن).

ولو تأملنا عن المأوى الذي طالما وحدَّ هذه الجغرافية وحفظها لوجدنا وقوعها دائماً وأبداً في النجف الأشرف، ولو تأملنا في فكر مراجعنا العظام لوجدناها دائماً تقف صوب الوحدة، وتؤكد أن الاختلاف أمرٌ طبيعي لكن لابد أن لا يكون على أساس إقصاء الآخر، نترك القارئ الكريم مع جملة من مفردات سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) ليدرك معنى ما ذكرنا:

لم يكن للمسلمين عزة ومنعة على مر التاريخ في وجه أعداء الله ورسوله وأعداء الإسلام إلا بوحدة الكلمة وبالتعاطف والتكاتف وإيثار بعضهم البعض على نفسه.

فكانت العزة للإسلام والمسلمين في عين المسلم والكافر حيث كان الاتفاق والاعتصام بحبل الله المتين وكانت المسائل الخلافية تحل بالتي هي أحسن وبالمفاهمة وبحسن النية، ولم يمنَ المسلمون بنكسة أو هزيمة في موقف في الميادين إلا وكان أحد الأسباب هو الاختلاف والتنازع ولذلك منح الإسلام لهذا الجانب اهتماماً استثنائياً فأمر بالاتفاق والتآلف وحذر من الاختلاف والتناحر حيث

قال الله تعالى:
(وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً).

فربط الابتعاد عن التنازع والتمسك بالإتحاد والتآلف بطاعة الله ورسوله مما يعني أن الساعين في خلق الفرقة ومثيري الفتن ومؤججي الحروب بين المسلمين خارجون عن طاعة الله وطاعة رسوله ومن يخرج من ربقة هذه الطاعة فليس له من الإسلام إلا اسمه وليس له من الانتماء إلى الدين إلا رسمه.

والاختلاف بالمسائل الدينية والسياسية يجب أن يكون دافعاً إلى التناظر والتفاهم والسعي في الكشف عن الحق والحقيقة ولا يكون مصدراً ومنبعاً للتحارب واستحلال البعض دم البعض.

وينبغي أن نعلم أن المسلمين اليوم في بقاع الأرض كلها ولا سيما في العراق في حال المنازلة الفكرية والسياسية مع الكفر العالمي وطغيان رعاة الهمجية وبغاة السيطرة والتسلُّط بكل سبيل على الشعوب فالمسلمون اليوم أحوج ما يكونون إلى التآلف والاتحاد، والعراق اليوم تحت وطأة الهيمنة الأمريكية، وحتى لو سحبت جيوشها، فنحن لأجل ما منينا به من التخلف في العلم والتكنولوجيا وبما ابتلينا بالنفوس الشريرة التي تسعى في الفساد وتثير الفتن والنعرات الطائفية، نبقى تحت ظلمة الهيمنة الأجنبية، ما لم نعد إلى أحضان طاعة الله ورسوله والتمسك بالإتحاد.

أما آن لنا أن نتفق أو نتعاهد على إحياء العراق الذي قد بُعثرت موارده الاقتصادية وحوربت عقوله أو شُردت شرقاً وغرباً، أما آن لنا أن نربي جيلاً على حب الوطن العزيز العراق، فإن حب الوطن يكشف عن روح الوفاء عند الإنسان، أين تلك النفوس التي قارعت الطغيان لأجل العراق؟ وأين ذلك الحماس الذي كان العراقي متميزاً به.

واعلموا إخواني إن العراق غني بالموارد الاقتصادية وغني بالعقول النيرة وبالخيرات مما يقتضي أن يكون العراق والعراقي في المقدمة في جميع مجالات الخير والتقدم، ولكن التنازع والاختلافات التي تتأجج نارها بالفتاوى المستوردة الغير مسؤولة وبالإيدي الأجنبية التي تستغل الحاجة في بعض النفوس والسذاجة في الأخرى ليبقى العراق في جحيم التخلف.

للفائزين.. بعد الانتخابات

أوَّلاً: الذين تمكنوا من الوصول إلى سدة الحكم يجب أن يتحملوا المسؤوليات التي من أهمها السعي في المحافظة على الثوابت الدينية للشعب والتفاني في سبيل خدمة الشعب العراقي فإنه مازال يئنُ تحت سلبيات مخلفات النظام السابق.

ثانياً: أنصح جميع الفائزين أن يتجاوزوا الاختلافات الحزبية والاتجاهات السياسية ويصبحوا قبضة واحدة في وجه الانحرافات والإرهاب والفساد الإداري.

ومعلوم أن الفائز وأن لم يُعتبر حاكماً شرعياً بالمعنى الفقهي إلا أنه قد أنيطت به إدارة الشؤون فأرجوه تعالى أن يمكنهم جميعاً من تحمل أمانة المسؤولية ليفوزوا بالآخرة كما فازوا بالدنيا.

نصيحة

أنصح أبناءَنا من الشعب العراقي أن يتابعُوا عمل ممثليهم في البرلمان ومجالس المحافظات متابعة مستمرة ولصيقة، لحثهم على تفعيل كل الوسائل الدستورية لتحسين الوضع في العراق، وتلبية مطالبهم فوراً وكشف ومحاسبة الفاسد والمفسد.

الاستـــــفتاءات

س: قد حل موعد الانتخابات البرلمانية، ويتردد في أذهان الناس وقد يلوح من كلمات الكثير منهم أن لا فائدة وجدوى في المشاركة في الانتخابات لأن الانتخابات السابقة لم تجلب إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية عاملاً مخلصاً واعياً لحقوق الشعب ساعياً في تحقيق مطالبهم إلا النزر اليسير، فنرجو من سماحتكم إبداء الرأي والتوجيه في هذا الشأن، لنتخذه نبراساً في هذه المرحلة الراهنة، ولكم جزيل الشكر.
جمع من أبناء هذا البلد

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير من أرسله هدىً ورحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله الغر الميامين واللعنة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.
قال الله سبحانه: (فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ). صدق الله العلي العظيم

أيها الإخوة في الوطن الإسلامي العراق الجريح يحل علينا موعد الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب في مجلس النواب وفي هذا المجال تُحتم علينا المسؤولية تجاه الوطن وتجاه أبنائه رغم ما مر به الشعب في الأعوام المنصرمة، أن نطلب من أعزائنا في طول العراق وعرضه:
أوّلاً: المشاركة الفعالة، وأن لا يتأخّر أحد بدون مسوِّغ شرعي عن الإدلاء برأيه ونحثُّهم جميعاً أن يختاروا الأصلح والأشد احتياطاً للوطن ذي الغالبية الإسلامية، وفي ضمنه مراعاة حقوق الطوائف الأخرى، والمحافظة على القيم والعادات الأصيلة.
ثانياً: أن يختاروا أصحاب الكفاءة والاختصاص والنزاهة لتولي العمل بعد فوزه.
وليعلم الشعب المظلوم جميعاً أنّ عدم المشاركة قد يمهِّد الطَّريق لتسلُّل من ليس بمستوى المسؤولية على ضوء ما ذكرنا إلى سدَّة الحكم، ويكون ذلك سبباً لضياع حقوق الشعب وحرمانه منها من جديد.
أرجو الله تعالى أن يوفق الشَّعب ويسدده في اختيار من هو أهل للانتخاب، والسلام..

الناخب والمنتخب في ظل توجيهات سماحة المرجع (دام ظله)

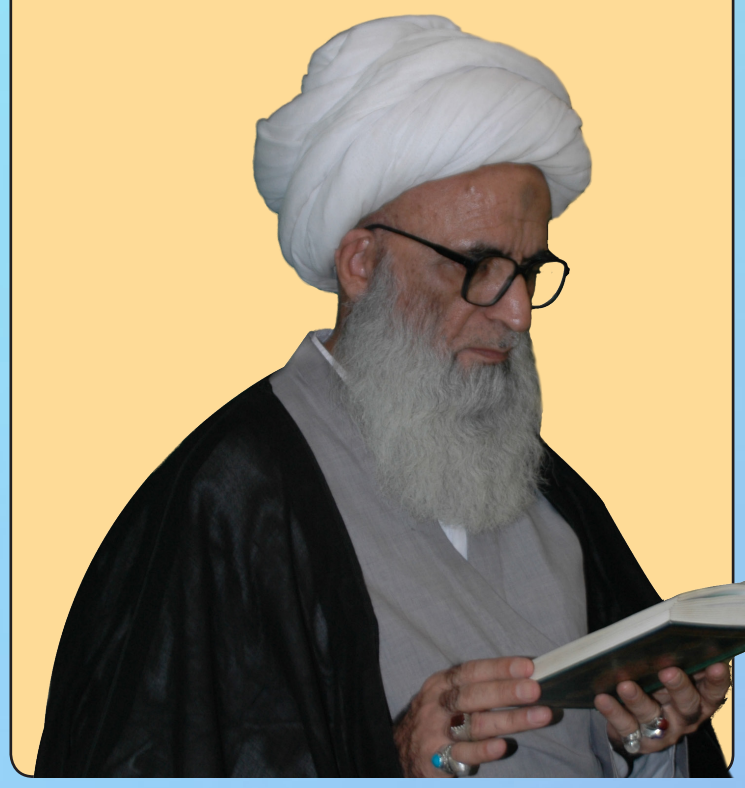

س: هل يجوز انتخاب غير الموالي لأهل البيت، مع العلم أن الشعارات التي يُنادي بها جميع المرشحين هي الإنصاف و المساواة ولا نعلم ماذا يوجد في بواطنهم؟

ج/ بسمه سبحانه: يجب على الناخب أن يختار الأصلح لخدمة البلد ويجب تقديم الأفضل والأقدر والأنسب من حيث الكفاءة العلمية والثقافية والخبرة والدين والأمانة، والله الموفق.

س: هل أن الإدلاء بالصوت في الانتخابات واجب شرعي ووطني أم أننا مخيرون في ذلك بين إعطاء الصوت والامتناع عن التصويت؟

ج/ بسمه سبحانه: نحن ننصح الشعب بالمشاركة في الانتخابات ليختار من يمثله، ومعلوم أن من يمتنع عن استخدام حقه في التصويت في صالح من يشاء فسيستثمره الطرف الآخر، ويكون الخاسر من يمتنع عن المشاركة في الانتخابات فقط، والله الهادي إلى الصواب.

س: هل يجوز لي أن أنتخب شخصاً كانت له علاقة بالأجهزة الأمنية الصدامية سابقاً وتحوم حوله الشبهات، ولا أعلم حالياً انفكاكه وانفصاله عنها أم لا، أو أن انتخب شخصاً يبدو ويظهر عليه الانحراف الفكري عن الإسلام والانحراف الأخلاقي، هل يجوز لي أن انتخب أمثال هؤلاء؟

ج/ بسمه سبحانه: ينبغي أن يعلم الناخب أنه يجب عليه أن يفكر ملياً قبل أن يمنح صوته وثقته لأحد وأن لا يمنح صوته لمن لا يستحق أن يمثله ومن لا يتوقع بحقه أن يخدم الشعب فالنزاهة والإخلاص والصدق والأمانة وحب الوطن أمور أساسية ينبغي توفرها فيمن تمنحه الثقة والصوت، والله الهادي.

س: إذا كنت أعتقد اعتقاداً جازماً بصوابية وأحقية وصلاح فئة سياسية معينة، فهل يجوز لي التزوير لصالحها، دون أن أقبض المال منهم؟

ج/ بسمه سبحانه: التزوير جريمة من أيّ شخص كانت، والله الهادي.

س: ما هي أفضل الأساليب لمنع التزوير في الانتخابات لاسيما وإن هناك بعض الفئات السياسية تعد العدة من الآن على نطاق واسع للتزوير؟

ج/ بسمه سبحانه: ينبغي الانتباه إلى عملية التزوير ومن ثم إبلاغ الجهات المسؤولة عن مراقبة الانتخابات ونزاهتها، والله الهادي.

س: قبل أسابيع سمعنا منكم حثاً للعراقيين بالمشاركة بالانتخابات التي ستجري قريباً، فهل هو تكليف لنا أم نصيحة؟

فإني شاركت بالانتخابات السابقة متأملاً بالأحزاب الشيعية خيراً وأن تعيد لي بيتي المسلوب من قبل أزلام النظام البائد، وأن أعود من غربة دامت (٣٠) عاماً لأسكن به مع أخوتي وعائلتي، والى الآن لم يُرجع لنا بيتنا، وتكلفنا الملايين من أجور المحامين وبلا جواب، ومن خلال مشاركتي أحس أني شاركت بزيادة المظلوميات التي حدثت بالعراق من يوم تولي الأحزاب الإسلامية للسلطة، فكثيراً من الأخوة السياسيين المتربعين على الكراسي كانوا أخوان لنا أيام سني الجهاد والهجرة، ولكنهم اليوم قد نسونا، لذا فأنا لا انوي المشاركة بالانتخابات كي لا أعطي صوتي لوزير لص أو لبرلماني لا يحلل انتخابه ولا يحضر بالبرلمان.

فقد قدمنا الكثير من الشهداء والتضحيات،وهُجرنا ودمرنا ولم يكن هناك حتى من يواسينا في محنتنا.

ج/ بسمه سبحانه: اعلم يا بني ما ذكرت من معاناتك لست أنت الوحيد فيها وفي أمثالها، لكن ينبغي للعاقل أن ينظر للموضوع من الجوانب كلها، فلنتأمل سوية فيما يلي إذا لم تشارك أنت وأمثالك المظلومين في الانتخابات، فالانتخابات لا تتعطل بل سوف تجري وأنت بعزوفك عن المشاركة تمهد الطريق للحزب المنحل وأذنابه ودعاته سراً للفوز، ولا سمح الله إن أصبحت أزمة الأمور بيد أولئك فسوف تعود تلك الأيام السوداء والتي منها هاجرت العراق.

الحكومة اليوم مؤلفة من قاصر ومقصر، وهناك من هو مخلص يريد أن يعمل فلا يُترك، وهناك من لا يريد أن يعمل، فمثل وزير التربية الذي يصر على إبقاء المناهج الصدامية في المدارس الرسمية واضرابه كثيرون، ولكن أليس أنه قد عادت الحريات الدينية وأنت واهلك وأصحابك تتمكنون في العراق من زيارة العتبات المقدسة ودخول المساجد، وتستطيع أن تستفتي مني ومن غيري من العلماء وتقصدني وتقصد بقية العلماء، أليس هذا الشيء محبوبا إليك؟ وقد كنت منه محروماً.. هل ترى أو تعتقد انك إن لم تشترك في الانتخابات وفاز العلمانيون فسوف يعيدون دارك إليك؟

لا شَكّ أن المحافظة على الشيء القليل هو خير وأفضل من الشر الكثير، وينبغي أن تعلم أنه لم أرض أنا ولا أخوتي المراجع بسلوك الحكومة، ولذلك سعيت أنا وأخوتي المراجع (حفظهم الله) في أن تكون القوائم مفتوحة ولا يتم انتخاب القوائم المغلقة، بل يكون الترشيح للأشخاص، ونصحت وما زلت أنصح مع أخوتي المراجع عموم الشعب أن ينظروا فيمن ينتخبون، وأن لا يكون مثل وزير التربية السابق، ويكون المرشح يملك الدين وحب العراق والكفاءة لإدارة المنصب الذي يرشح نفسه لنيله.

أرجو الله سبحانه أن يتمكن الشعب بهدوء الأعصاب وبالحزم إزاحة الناس غير المؤهلين عن مراكز السلطة، ووضع المتدينين محبي الوطن مالكي الكفاءة مقام الفاقدين لهذه الصفات الحميدة، فلتعلم أن عدم مشاركة المخلصين في الانتخابات سوف يجلب للعراق أذناب صدام فإن كنت مستعدا ـ ولا أظن ذلك ـ فلنستعد للبلاء الذي أزاح الله غيومه السوداء عن سماء العراق، والسلام.

س: ما هو الحكم في التصويت للمرشحات للمجلس النيابي؟

ج/ بسمه سبحانه: ينبغي أن لا يختار للمجلس إلا من يتوقع منه الخدمة للوطن، ولا أمانع من دخول المرأة إلى المجلس إذا تمكنت من المحافظة على دينها وشرفها وحجابها. والله العالم.

س/ في الانتخابات البرلمانية المقبلة، ما حكم انتخاب الأشخاص غير الإسلاميين (العلمانيين)؟

ج/بسمه سبحانه: ندعو الناس إلى المشاركة الفعالة في الانتخابات، لأن عدم المشاركة سوف تتيح الفرصة لمن لا يستحقها ولا يستحق المنصب، ولذلك قلنا أن من اللازم اختيار: الأوفق، والأقدر، والأنفع للوطن، والأشد التزاماً من غيره بالدين الإسلامي، وأقوى كفاية لإدارة المنصب الذي يرشح نفسه لنيله. والله العالم وهو الهادي.

س/هل يجوز شراء الأصوات في الانتخابات؟

ج/ بسمه سبحانه: إنه عمل فاسد، وغير أخلاقي، واعتراف بالفشل والإحساس بالنقص والهزيمة، ومقتضى قواعد الانتخابات تعتبر هذه الأصوات التي اشتريت مزورة. والله الهادي.

س/ أصدر أحد مراجع الدين في الحوزة العلمية في النجف الاشرف بأفضلية عدم الذهاب للانتخابات، في حال عدم وجود الكفوء المناسب

لخدمة العراقيين، ودارت أحاديث في الشارع العراقي نرجو بيان ذلك؟

ج/ بسمه سبحانه: أما من ذكرته فهو المسؤول عن فتواه، وأما فتوانا فتدعو الناس إلى المشاركة في الانتخابات، لان عدم المشاركة سوف تتيح الفرصة لمن لا يستحق المنصب، ولذلك قلنا أن من اللازم اختيار: الاوفق، والأقدر، والأنفع للوطن، والأشد التزاماً من غيره بالدين. والله الهادي.

س/ ما هو موقف الشرع والعقل من نظام (الكوتا النسوي) المتبع في الأنظمة الانتخابية، علماً انه غير خاضع لقاعدة الاستحقاق الانتخابي؟

ج/ بسمه سبحانه: لكل دولة نظامها الخاص في الانتخابات، فينبغي أن يتبع ذلك النظام ما دام المقصود من وضع النظام حماية الشعب وحماية حقوقه، نعم إن كان ذلك النظام يوصل الأعضاء غير الكفوئين إلى سدة الحكم فينبغي النظر به وإصلاحه، أما وجهة النظر الإسلامية فإن الانتخابات هي الطريق الذي يوصل المرشحين إلى المجلس الاستشاري للمراجع الدينية، وعليه فيجب دراسة كل ما يتعلق بفرض نظام على أن تكون مصلحة الشعب هي المقدمة. والله العالم.

س/ ما هي نصيحتكم حول الانتخابات التي ستجري في محافظات العراق؟

ج/ بسمه سبحانه: قال الله تعالى: (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)، يعيش العراق اليوم في فترة حرجة وبحاجة ماسة إلى مَن ينصر شعبه المظلوم ويأخذ بيده إلى ما يتمناه من الرخاء والرقي والسعادة بتوفير الخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون المخلصين في إدارة شؤونه، ومن هنا ننصح الشعب العراقي بالمشاركة بالانتخابات، وان يختاروا من هو أهل للإدارة، ومتمكن من حماية حقوقه،.. والسلام.

س/ ستجري الانتخابات قريباً وبسبب التجاذبات السياسية تقوم بعض التيارات السياسية ـ الموالية لجهات دولية وإقليمية معادية للخط والمنهج الإسلامي الأصيل ـ بدفع مبالغ مالية للناس لتنتخب مرشحيها، فهل يجوز للناس أن يأخذوا من هذه الأموال دون انتخابهم ويكون مالاً حلالاً؟

ج/ بسمه سبحانه: انه عمل فاسد وغير أخلاقي واعتراف بالفشل وإحساس بالنقص والهزيمة، ومقتضى قواعد الانتخابات تعتبر هذه الأصوات التي اشتريت مزورة، فعليه لا يجوز أخذ الأجر على هذا العمل الفاسد، نعم إذا كان مصدر المال مباحاً شرعاً، فيجوز أن تأخذه من دون أن تنفذ ما طلب منك، وعليك دفع خُمسه، وهذا غير الخمس الذي يجب عليك في رأس السنة الخمسية. والله العالم.

س/ ما هو واجبنا التكليفي تجاه الانتخابات القادمة، هل يجب علينا أن ننتخب، علما أن الدولة فاسدة؟

ج/ بسمه سبحانه: قد قلنا غير مرة أن المشاركة الفعالة في الانتخابات مطلوبة ولازمة وبدونها يحدث ما لا يحمد عقباه، إذ تذهب الكراسي إلى من لا نأمنه على العراق وشعبه المظلوم، ويجب أن يكون الترشيح لصاحب الدين والمخلص للوطن العراق، وذي الكفاءة لإدارة المنصب الذي يرشح نفسه إليه. والله الموفق.

س/ ما هو رأي سماحتكم بقرار الحكومة إنشاء لجان وفتح مكاتب لإعادة الصداميين الهاربين من القطر إلى الدول المجاورة وغيرها، علماً أن الغالبية العظمى منهم ممن تلطخت أيديهم بدماء الشهداء والصابرين من أبناء الوطن، ولو كانوا غير ذلك لما فروا هاربين بعد سقوط الطاغية ولبقوا كما بقي العديد من أمثالهم من الصداميين الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء المظلومين، وهنالك سؤال يطرح نفسه لماذا هذا التوقيت بالذات وهل رعت هذه الحكومة المظلومين والمحرومين لترعى جلاديهم أما كان من الأحرى بها أن تنصفهم؟

ج/ بسمه سبحانه: يجب على الجهات المسؤولة الامتناع عما ذكر في السؤال، وينبغي أن تعلم الجهات المسؤولة أن من يفعل ذلك كأنه يربي الذئب ليفترسه حينما تشتد سواعده وتقوى أنيابه، كما أن في ذلك تهاوناً عن حقوق المظلومين. والله العالم.

س/ لماذا حُرم عمل القضاء، وأجيز التشريع أيّ العمل البرلماني الذي يؤدي إلى سن تشريعات هي قطعاً غير متطابقة مع الأحكام الشرعية، كما أن عمل القاضي ينصب على تطبيق ما يشرعه البرلماني الذي يقوم بدوره بتنصيب القاضي؟

ج/ بسمه سبحانه: كأنك يا بني غافل عن الدستور الأساسي، قد حددت فيه هوية العراق المسلمة، وانه لا يقبل أيّ تشريع يتنافى مع الإسلام، نعم قانون الأحوال المدنية مازال كما كان على عهد النظام السابق، ونعتبر القاضي الذي يحكم بقانون الأحوال الشخصية من الطلاق والزواج وغيرها على غير الطريقة الإسلامية جائراً وظالماً. والله الهادي وهو العالم.

س/ ترد في فتاوى المراجع عبارة (المحافظة على الثوابت)، هل يمكن تحديد هذه الثوابت والتنصيص عليها؟

ج/ نقصد بذلك أن لا تمس حدود الشريعة الإسلامية والوطنية بسوء. والله العالم وهو الهادي.

س/ نستفتي سماحتكم حول جانب مهم من حياة الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق، حيث أن هناك تكتلات متنوعة يكون فيها الترشيح لأعضاء التكتل، ولا توجد فرصة لأناس آخرين من الأخيار والكفوئين والنزهاء وهم من المستقلين للدخول في هذه الكتل، وهناك كتل تقول بفصل الدين عن السلطة، ومنها علمانيون أو ليبراليون فتحت الأبواب لهؤلاء الأخيار المستقلين دون إملاءات على المرشح، ولا مواثيق أو قيود بضرورة الإيمان بأفكارهم، ولا يطلبون من المرشح سوى عمله لخدمة الناس في المحافظة التي ينتمي إليها أو التي يُرشّح من خلالها، فهل تنصحون سماحتكم بدخول المؤمنين في هذه الكتل كمستقلين لخدمة الملأ والوطن؟

ج/ بسمه سبحانه: إن كنت غير مقتنع بأية كتلة سياسية وأنت ملتزم بالدين، ومحب للوطن وتعتقد بينك وبين الله أن لك كفاءة فلا باس بان ترشح نفسك. والله الهادي وهو العالم.

س/ هل يجوز انتخاب مشكوك النسب وفي حالة عدم الجواز هل يجوز إعلام الآخرين بذلك؟

ج/ بسمه سبحانه: ينبغي تقديم مصلحة البلد والشعب في مسالة الانتخابات، فيفضل بل يرجح الأنفع للبلد، والأشد التزاماً بالثوابت الدينية للشعب الإسلامي. والله العالم.

س/ ما هو مفهوم الكفاءة التي أشارت بعض الأوساط الحوزوية أنكم اشترطتموها في المرشح؟

ج/ بسمه سبحانه: هي القدرة على إدارة المنصب الذي يرشح نفسه به، ويكون أقدر من غيره على توليه، مع الإلتزام بثوابت المذهب والبلد التي يجب مراعاتها. والله العالم.

س/ هل يجوز انتخاب شخص عشائري يجري حكم السانية العشائرية على عشيرته وبين باقي العشائر وانتم تعلمون أنها تشتمل على أحكام لم ينزل الله بها من سلطان؟

ج/ بسمه سبحانه: اعلم يا بني أن عدم المشاركة سوف تتيح الفرصة لمن لا يستحق المنصب، ولذلك اشرنا في الأجوبة السابقة أن يلاحظ الأنسب فالاللازم اختيار: الأقدر، والأوفق، والأنفع للوطن، والأشد التزاماً من غيره بالدين. والله العالم.

س/ هل يجوز انتخاب المرأة بالرغم من أنها سوف تشغل منصباً تنفيذياً وتشريعياً؟

ج/ بسمه سبحانه: يجوز تولي المرأة المنصب الذي لا تشترط فيه الرجولة شرعاً. والله العالم.

س/ تتردد في أوساط بعض المؤمنين أن الديمقراطية تخالف أحكام الإسلام في إدارة الدولة وقيادة المجتمع، فكيف نرد عليهم، وهل المصلحة العامة تجيز أيّ شيء كيف كان؟

ج/ بسمه سبحانه: الديمقراطية الصحيحة هي التي يعلمنا الإسلام إياها، أما الديمقراطية افعل ما تشاء كيف تشاء ليست بديمقراطية، إنما هي شريعة الغاب. والله الهادي.

س: نصت المادة (٢) من الدستور لجمهورية العراق: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع. ونصت الفقرة (١) من نفس المادة: لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

السؤال: إذا ثبت بالدليل على مواطن عراقي سرقة الأموال العامة، فهل يجوز له أن يتسلم منصباً قيادياً في الدولة، وهل يجوز الموافقة على ذلك من قبل أصحاب القرار في الدولة؟

ج/ بسمه سبحانه: إذا كان أصحاب القرار مطلعين على سلوك المواطن المشين، بالنحو الذي ذكرت فمسؤولية الأمانة الملقاة على عاتق أهل القرار، تمنعهم عن وضع مثل هذا الشخص في سلك الدولة. والله الهادي.

س/ لا يخفى على سماحتكم الدور المهم الذي يمثّله الشباب في المجتمع العراقي، كونهم يمثلون غالبية المستوى العمري الموجود في العراق، ولا يوجد من يمثلهم بنفس سنهم، أيّ تحت الثلاثين سنة في البرلمان العراقي، فنحن نعمل كشباب لتخفيض السن لحق الترشيح للبرلمان العراقي إلى خمس وعشرين سنة بدل ثلاثين سنة الموجود حالياً ضمن قانون الانتخابات، فهل هناك مانع شرعي يحول دون تمثيل الشباب لأنفسهم، للمساهمة في صنع القرار أم أن الشرع الحنيف يتماشى مع هدفنا في إعطاء الفرصة لأكبر شريحة في المجتمع للمساهمة في بناء بلدهم؟

ج/ بسمه سبحانه: ينبغي أن يعلم أن ما يؤسس من القوانين في إدارة شؤون البلاد يلاحظ فيه عدة جوانب، وليس جانباً واحداً، فمثلاً كان المعروف في القديم أن الإنسان ما لم يبلغ أربعين سنة ـ عادة ـ لا يكون ناضج الرأي، ومعلوم أن للتجارة والنضج تأثيراً كبيراً في مزج الفكر والكفاءة، وهناك عادة شائعة في المجتمع وخصوصاً جنوب العراق، أن للأكبر هيبة ولا يتقدّم الأصغر سناً على من هو أكبر منه في الأمور الاجتماعية، وإن يكن من جهة حكم الشرع، فإن الله تعالى يعطي الحكم حتى للصبي، فقد تولى الإمام الجواد (عليه السلام) قيادة الأمة وهو ابن تسع أو سبع سنوات، وأعطى ليحيى الحُكم وهو صبي، والنبوة لعيسى وهو في المهد، ومنح رسول الله (صلى الله عليه وآله) أسامة بن زيد بن حارثة قيادة الجيش وفيه الكبار والكهول، وأمر الناس بأن يؤمنوا بخلافة علي بن أبي طالب وقد كان أصغر سناً من كثير من الصحابة، فلا مانع شرعاً من أن يكون الشاب بل المراهق في المجلس النيابي ما دام يملك عقلاً سليماً ونضجاً كافياً، ولكن للقوانين جوانب عدة كما اشرنا إليها. والله الهادي والموفق

س/ إني فرد من أبناء الشعب العراقي صاحب التجارب الطويلة في العيش في ظل المحن وأصعب الظروف أضع بين أيديكم ما يجب أن يقال...

هل من الصحيح ما حدث وما سوف يحدث من عدم احترام للمواطن العراقي من قبل الساسة الذين طرحوا أنفسهم لانتخابات المجالس النيابية المقبلة، التي سوف تنبثق منها الحكومة المقبلة، فهل من العدل والإنصاف ما يقوم به الساسة الآن من الاكتفاء بالشعارات والكلام العام الفضفاض الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، أليس من حق الشعب عليهم الآن، وطالما يوجد متسع من الوقت لطرح برنامجهم الانتخابي التفصيلي بحل مشاكل الشعب وبشكل فني وتقني، وخصوصاً هم أنفسهم حكام الدورة الفائتة ويشخصون مواطن الخلل حتى يطمئن الناخب على مستقبله بدلا من أن ينتظر السياسيون أن تضيق المدة الزمنية ويطرحوا برنامجهم الانتخابي بشكل تشريفي فقط، بعيد عن أيّ بعد عملي واقعي، ويجد الناخب نفسه ملزماً بانتخابهم في ظل طرحهم (إن لم تنتخبونا فانتم ليس في الملة) والكثير الكثير مما لا يخفى عليكم؟

ج/ بسمه سبحانه: يعيش العراق اليوم في فترة حرجة وبحاجة ماسة إلى من ينصر شعبه المظلوم ويأخذ بيده إلى ما يتمناه من الرقي والسعادة بتوفير الخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون المخلصين في إدارة شؤونه ومن هنا ننصح وندعو الناس إلى المشاركة الفعالة في الانتخابات، لأن عدم المشاركة سوف تتيح الفرصة لمن لا يستحقها، ولا يستحق المنصب، ولذلك قلنا أن من اللازم اختيار الأوفق والأقدر والأنفع للوطن والأشد التزاماً من غيره بالدين الإسلامي وأقوى كفاية لإدارة المنصب الذي يرشح نفسه لنيله. والله الموفق.

س: يرى بعض المراقبين، إن تأييدكم في الانتخابات العراقية (السابقة) لقائمة بعينها ادخل المرجعيَّة المعاصرة في النجف تحت محذور الحزبية وأصبحت المرجعيَّة في خدمة الحزب وليس العكس ويدل عليه عدم انقياد الحزبيين بعد وصولهم للمناصب لتوجيهات المرجعيَّة وإرادتها مما عبر عنه بيان سماحة الشيخ الفياض في ذكرى فاجعة سامراء الأليمة بشكل صريح... ونحن نخاطب الحكومة والمسؤولين فيها بأن هذا التقصير سيكتب في سجلهم نقطة سوداء ووصمة عار تجعلهم مورداً للاستصغار والاستهانة من قبل الأجيال القادمة لذلك عليهم اتخاذ الخطوات الصارمة ضد الإرهابيين وعدم التهاون معهم والسعي الجاد لإنهاء هذه الأحوال المتردية؟.

ج: بسمه سبحانه: لم تكن الغاية في ما صدر من المراجع في موضوع الانتخابات خدمة حزب وإنما كانت الغاية قطع الأيدي التي تلطخت بدماء الأبرياء وتورطت بالمفاسد عن العودة إلى السلطة من جديد...، والله الهادي.

الحوار الانتخابي لسماحة المرجع (دامَ ظلُّه)

يجب أن تتوفر في المرشح ثلاث صفات:

الأولى: أن يكون عنده دين، لا أن يأتينا ليحارب الإمام الحسين (عليه السلام)، شخص يَعتبر بعبر الطغاة الأولين أمثال المتوكل العباسي.. وصولاً إلى نظام صدام، وحسين كامل.

الثاني: أن يكون عنده حُب العراق، لا يبيع ذرة من ترابه بأي ثمن كان.

الثالث: أن يكون عنده وعي، ويجيد تشغيل الكفاءات في العمل الذي يريد أن يرشح نفسه للقيام به.

وهنا ربما يقول بعض الناس: لا تذهبوا إلى الانتخابات ولا تشاركوا فيها، فما الذي أعطونا إياه الذين انتخبناهم سابقاً؟

نجيبهم بأن الانتخابات لن تتعطل في عدم مشاركة البعض، ولكن السؤال بيد من ستكون؟

بالتأكيد ستكون بيد من لا ترضاه أن يكون، لذا أريد مشاركة فعالة، لكن في ضوء هذه النقاط الثلاث.

ما هي الانتخابات؟

الانتخابات هي عملية صنع القرار، والتي يقوم بها الشعب باختيار فرد منهم لمنصب رسمي. هذه هي الطريقة المعتادة التي تتبعها الديمقراطية الحديثة لملئ المقاعد في المجلس التشريعي، وأحياناً في السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، والحكم المحلي والإقليمي. كما تستخدم هذه العملية أيضاً في كثير من الأماكن في القطاع الخاص ومنظمات الأعمال من النوادي والجمعيات الطوعية والشركات.

إن الاستخدام العالمي للانتخابات كوسيلة لاختيار ممثلين في الديمقراطيات الحديثة هي على نقيض من الممارسة الديمقراطية في النموذج الأصلي، فأثينا القديمة حيث تعتبر الانتخابات أوليغاركي (oligarchic) (حكم الأقلية) حيث كانت تملأ فيه معظم المؤسسات والمكاتب السياسية باستخدام التخصيص، الذي تم اختيار شاغلي المناصب فيه عن طريق القرعة.

الإصلاح الانتخابي وهو يصف عملية إدخال النظم الانتخابية النزيهة أو تحسين فعالية النظم القائمة أو نزاهتها..

مسألة من يحق له التصويت هي قضية محورية في الانتخابات. فليس جميع السكان لهم حق الانتخاب، فعلى سبيل المثال، هناك العديد من البلدان التي تحظر التصويت على العاجز عقليا وجميع الهيئات القضائية تتطلب الحد الأدنى لسن التصويت.

لا يجوز الاقتراع عادة إلا لمواطني البلد. وأحياناً ما يتم وضع قيود أخرى. فعلى سبيل المثال، الكويت لا تسمح إلا للأشخاص الذين كانوا مواطنين منذ عام ١٩٢٠ أو أحفادهم فقط بالتصويت.

ومع ذلك، في الاتحاد الأوروبي، يمكن للمرء التصويت في الانتخابات البلدية إذا كان الشخص مواطناً في الاتحاد الأوروبي ويقيم في البلدية.

أن تجربة الاختيار والممارسة الانتخابية التي جاءت للعراق بعد سنوات الحرب ووالقمع والدكتاتورية بأبشع أمثلتها. أعطت للعراق دفعة جديدة من الأمل لكي يصل إلى سدة الحكم من يرتضوه ليخدم ويصنع الكثير لأبناء هذا الوطن.

ومن أجل ضمان أفضل علاقة إيجابية بنَّاءة ومؤثرة في الإدارة المنتخبة، وتوجيه تلك الإدارة نحو برامج تصب في خدمة جمهور الشعب المصوِّت، لابد من أجل ذلك أنْ يشارك أوسع جمهور في عملية التصويت من جهة وأنْ تتمَّ عملية الاختيار والانتخاب على وفق معايير دقيقة وقراءة متمعنة في طبيعة ممثلي الإدارة المنتخبة وفي توجهاتهم وبرامجهم...

إذ أنَّ انتخاباً لا يأخذ بعين الاعتبار مسائل من نمط تطابق البرامج مع مصالح الجمهور من جهة ولا يأخذ بعين الاعتبار مسائل من نمط حقيقة التزام القوة المعنية بالبرامج التي تقدمها لجمهورها، فإنَّه سيجري سريعاً استغلال الموقف بالضد من مصالح المصوِّتين وسيتم تجاوزهم من أجل مصالح ضيقة تتعارض مع خدمتهم وتوفير حاجاتهم الضرورية...

فإذا تجاوزنا معالجة مسائل البرنامج الانتخابي لمقالة أخرى وتناولنا تأثير الصوت الانتخابي على مسار العملية الانتخابية نجد أن من الضروري أنْ نشير إلى حقيقة مهمة وخطيرة تتمثل في دور الصوت الانتخابي في إخضاع المرشح لمطالبه. فحيثما استجاب المرشح لمصالحه أعطاه صوته وحيثما اختلف معها منع عنه صوته. وهذا لا يؤثر في المرشح طالما وجد عزوفاً عن التصويت إذ أنَّه سوف يرى في قوته المالية ومن ثم الدعائية ودرجة التأثير في الجمهور الموجّه بسلطة المال أو الدعاية المزيفة (البروباغندا) أو التضليل والخداع أو بوسائل الضغط والابتزاز ومن ذلك الضغط النفسي الذي يتعرض له الناخب بخصوص توفير فرص العمل أو مصادر العيش أو الأمن والأمان والاستقرار...

وما سيشير إلى هذه الحقيقة هي حضور الناخب جلسات المرشحين والمشاركة في المناقشات التي ستدور بصدد البرامج بالتحديد والوسائل التي ستضمن وتكفل التنفيذ؛ وعليه في تلك المناقشات أنْ يبدي رأيه بوضوح وصراحة وقوة أو حسم وحزم. ولكل ناخب حقه في الاعتراض داخل جلسات المناقشات بروح ديمقراطية سلمية وأنْ يكشف الزيف والرياء والخداع من الحقيقة والصدق والثقة...

إنَّ الصوت الانتخابي يظل الحارس الأمين لمصالح الشعب وعامة الناس وسيكون دَيْناً في عنق كل صوت يبيع نفسه أو يستسهل التعاطي مع حالة مضرة بالحياة العامة وبمستقبل الشعب. ومن تلك الحالات موافقة صوت على التعاطي مع الطائفي أو القبلي أو أيّ من أشكال التعصب على حساب الكفاءة والصلاحية ومصداقية البرامج وتحقيقها لإرادة الناس...

فكل صوت سيقف مع مرشح أضعف وأسوأ على حساب الأفضل لمجرد كونه من طائفته أو من قبيلته أو من مجموعة يتعصب لها بالمعنى الضيق السلبي والمرضي للتعصب، سيكون معاد حتى لمصالحه هو نفسه.

وسيضع لبنة في هدم التجربة الديمقراطية من جهة والأشدُّ من ذلك دوره في هدم بلادنا وحضارتنا وحاضرنا ومستقبلنا من جهة أخرى.

فهل منّا مَنْ سيرضى التعامل مع السلبي المرضي الخطير ويقبل بوضع جرثومة أو فيروس أو يصب الزيت في حريق يصيب أهله لمجرد تلبية نوازع الميول المرضية التعصبية؟ هل منّا مَنْ سيقف مع أخيه الذي لم يتعلم أو يدرس ولم يفك حرفاً ضد جاره الذي سيعمل على مساعدة أخيه في التعلم وعلى دعم ما يخدم بناء حياة الناس بناءاً مرفهاً رغيداً؟

إنَّ التأكد من إعداد الصوت الانتخابي وشحذ همته ومروءته ومصداقيته لكي يوضع حيث ينبغي ولكي يؤخذ بتأثيره الإيجابي، أمر لابد أنْ يتمَّ اليوم قبل الغد.. فليس لنا متسع من الوقت لكي نضيعه. وإلى أولئك الذين يطالبون بانتخابات حرة نزيهة وعادلة تنقذ البلاد عليهم أنْ يهبوا من أجل الإعداد الكافي النزيه لها.

وأول عمليات الإعداد لا يكتفي بتهيأة المستلزمات التقنية والبشرية وآليات الإحصاء.. بل ينبغي الإصرار على توعية الجمهور بمصالحه وبأهمية صوته وبأهمية تعاطيه مع الكفاءة والنزاهة وفضح الزيف والتضليل والابتزاز.. وهي عمليات طالما خرّبت أفضل البلدان توجها إلى ممارسة الحق الانتخابي.

لذا كان إعداد الصوت الانتخابي مهمة عظيمة الشأن وهي تعتمد على توطيد العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وجمهور الشعب الناخب، الذي يحتاج وضوح الرؤية ومعالم الطريق. ومن ذلك أهمية أو خطورة تعزيز العلاقة بين الأحزاب السياسية الوطنية وجمهورها الذي تصب برامج تلك الأحزاب في خدمته.

فحيثما توطدت العلاقة بين الحزب السياسي وجمهوره تصاعدت إرادة الناخب وهمته وأهم من ذلك وعيه في الاختيار وتقرير الأفضل وتقديمه أو تزكيته...

ولا يجوز هنا التعاطي مع الحالة الهوجاء الانفعالية والتعاطي مع مشاعر التعاطف التي تلعب عليها قوى تستغل طقوس الناس وعباداتهم ومقدساتهم لتمرير عناصرها؛ تلك العناصر الجاهلة في كل شيء إلا في ابتزاز الناس وفي التضليل وفي تزييف الحقائق وفي اللعب على مشاعرهم لجذبهم نحو مآربهم وإبعادنا عن الاختيار الذي يفضح ألاعيبهم وما يخفون من استغلال للناس...

لا يجوز للصوت العراقي النزيه للصوت العراقي المعروف بإبائه وكبريائه وشيمته ومنطقه العقلي وفكره التنويري أنْ يقف اليوم بعد كل تضحياته ليشد من أزر قوى استغلاله ومصادرته ومصادرة حقوقه وابتزازه، وأنْ يغفل أبناء الوطن من العلماء والمفكرين والساسة والمتنورين ليمنح صوته لجهلة لا تقبل بتوظيفهم حتى مؤسسات دولة وُجدت في بلادنا قبل ألف عام، نظراً لبلادتهم وخطل أفكارهم؛ وكل ما يملكون هو ابتزاز مشاعر الناس باسم الله على الأرض أو باسم الأئمة الأطهار (عليهم السلام) والقادة العظام باسم حب أهل البيت (عليهم السلام)، وما هم من كل ذلك إلا مرائين مدعين مزيفين.

فيما إذا دقق الناخب وصاحب الصوت الأعلى والأشرف في الأمر فسيجد ويكتشف الدَّعيَّ المزيف من الصادق الأمين؟ وسيجد في الكفاءة صاحبة البرنامج الذي يخدمه ويخدم أبناءه أفضلية في منح صوته وفي التأثير على الساسة الجدد ومن ثمَّ في صياغة إدارة جديدة هي في خدمته لا في خدمة مَن يغشه ويخدعه ويحاول أنْ يسرقه نهاراً جهاراً...

والإدارة في عصرنا لا يمكنها أنْ تمر من منافذ الجهلة ولا حتى الساسة المتمرسين في أحابيل الكلم وليس في غيرها من شؤون الإدارة والدولة. فالإدارة فن وعلم لابد له من أناس متخصصين ومن خبراء على درجة من المعرفة. وعلى أصوات حكمائنا من رجال العراق الكبار ومن شبيبته العاقلة المتحنة في سوح النضال، عليهم جميعاً أنْ يوجهوا بأهمية اتخاذ المرشح الكفء المميز المحنك الخبير وألا يتقدم غير هؤلاء الخبراء لما يملكون أو وجاهة قبلية أو طائفية أو غيرها فنحن نريد بناء دولتنا الجديدة على أفضل مقاييس العلم والمعرفة..

ولن ينجح الصوت الانتخابي في التعبير عن نفسه ولا في التأثير ما لم يكن بالوعي الكافي وبالمعرفة وبالتحرر من كل أشكال التبعية لمشاعر أو عواطف مرضية على حساب رجاحة الاختيار وصحته.. من هنا كان لزاماً على مثقفي العراق العمل بجدية في الوصول إلى هذا الناخب لكي يضعوا بين يديه ما يفيده في تبيُّن معالم الاختيار وكيفياته... بالتعريف بمسائل الانتخابات وآلياتها ومفردات المشاركة وكيفياتها وبكل معطيات تفاصيلها...

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

كيف يسد الإسلام احتياجات كل عصر

ما أكثر ما تمر أمام نواظرنا بحوث علم الاجتماع وهي تؤكد على أن الإنسان مدني واجتماعي بالطبع. إن هذه الظاهرة المشهودة في طبيعة الإنسان، ما هي إلا نتيجة قصوره عن سد الاحتياجات التي تكتنفه لوحده، لذلك كان لزاماً عليه أن يعيش الحياة الجماعية.

وتؤكد البحوث القانونية، على أن المجتمع لا يستطيع أن يسد احتياجات الأفراد الحياتية إلا بوجود قوانين ونظم تتحكم بالمجتمع، ليستطيع الأفراد من خلالها اكتساب حقوقهم الحقة، ولينالوا ثمرة تجمعهم.

يتضح مما سبق، أن العامل الأصلي في وجود العقود والقوانين الاجتماعية، هو احتياجات الإنسان الحياتية التي لا يستطيع أن يعيش بدون سدها لحظة واحدة. وهذه الاحتياجات نفسها هي التي أدت إلى ظهور المجتمع، وإلى إيجاد القوانين والعقود الاجتماعية.

من الطبيعي لا نستطيع أن نطلق على كيان اجتماعي ـ لا يسد احتياجات أفراده، ولا ارتباط بين أعمال أعضائه ـ اسم المجتمع. كذلك القوانين والمقررات التي لا تؤمّن سد المتطلبات الاجتماعية للأفراد، ولا تضمن سعادتهم ورفاههم، ليست بقوانين واقعية لأنها قاصرة عن أداء المهمة التي وجدت من أجلها.

إن وجود النظم والقوانين ـ على تفاوت درجة كمالها ـ ضروري حتى في المجتمعات المتوحشة البدائية. إلا أن القوانين في هذه المجتمعات البدائية تتخذ صورة الأعراف والتقاليد المحلية المتمخضة عن صدف تدريجية عشوائية، أو إرادة فرد متجبر أو أفراد معدودين، ولا زال هذا النوع من القوانين البدائية متحكماً في بقاع معينة من عالمنا.

والمجتمعات المتقدمة على قسمين: إما أن تكون دينية فتتحكم فيها الشريعة السماوية، وإما أن لا تكون دينية فتكون القوانين المتنفذة عندئذ نابعة من إرادة أكثرية أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر.

عندما تنتخب..تذكر؟

- أن يعمل ليكون كالأب للأيتام
- أن يوفر للفقراء بيوتاً
- وأن يوفر للجياع.. الطعام
- أن يحدث تغييراً في الصحة
- ويحدث تغييراً في التعليم
- ويطور في الصناعة
- ولا ينسى.. الشباب.. فيوفر لهم العمل
- وأن لا يذكر.. (س..) أو سوف.. لأنها باتت مفردة.. مستهلكة

كيف نوازن بين عامل وعنصر الكفاءة والنخبة، وبين مشاركة الناس؟

إنّ مشاركة الناس من الأُمور الفطريّة، ودور النخبة أيضاً فطري، فهل يطغى هذا الجانب وتكون الوصاية للخبرة على مشاركة الأُمة، أو يطغى دور مشاركة الأمة على النخبة، فقد تختار الأُمة ما لا ترتضيه النخبة، وتختار النخبة مالا ترتضيه الأُمة، فأيٌّ يحكّم من الاثنين؟

ومن ثمّ اختلفت صياغة الديمقراطيّة في كيفيّة المشاركة:

منها: ما يقول بأنّ الأُمة تنتخب النخبة، والنخبة تنتخب الحاكم.

ومنهم من يقول: إنّ الأُمة هي مباشرة تنتخب الحاكم، لكن بإشراف النخبة.

ومنهم من يقول: إنّ الانتخاب والمنتخب له شرائط، فليس للمنتخب أن ينتخب ويجري عمليّة الانتخاب على صعيد مطلق ويفتح الباب على مصراعيه، بل هناك شروط في المنتخب لابدَّ أن يحدّدها القانون.

فمن ثمّ اثار جدل قانوني وحقوقي واسع لديهم أيضاً، يشير إليه الدكتور السنهوري في مقدّمة كتابه «الوسيط» وكتابه الآخر «الحقّ ومصادر التشريع»: إنّ هناك عند القانونيين الغربيّين مدرستين: مدرسة المذهب العقلي، ومدرسة المذهب الفردي. مدرسة المذهب العقلي تقول بأنّه لابدّ من إعطاء دور للعقل أكبر على حساب الحريّات المطلقة للفرد، وهناك من يقول:إنّ الفرد تطلق له الحريّات ولو على حساب العقل.

هذا الجدل لم يحسم إلى الآن في النظريّة الديمقراطيّة، يعني دور العقل والعلم ودور الفرد، مرادهم من الفرد في الواقع هو الغرائز والشهوات والنزعات الفرديّة، والحلول التي تطرح ليست حلولاً كاملة تامة.

وطبعاً هناك مشاكل عديدة في التقنين الغربي الديمقراطي، ولكن هذه أهمها حاولتُ أن أُشير إليها، وإلا فمسألة الديانة مثلاً بعد ما رفضوها، شاهدوا اليوم أنّ عدم التقيّد بالديانة يجرّ المجتمع إلى نكبات كثيرة، ورأوا أنّ الصرح الأخلاقي في التزام الديانة تخدم النظام الاجتماعي.

أمّا في النظريّة الإماميّة، مع أنّ أصل الحاكميّة من اللّه عزّ وجلّ ثمّ للرسول (صلى الله عليه وآله) ثمّ للأئمة (عليهم السلام) ـ وهذا معنى قد يطلقه القانونيّون الوضعيّون بأنّه استبداد الهي (والعياذ بالله). لكنّه في حقيقته يؤمّن تمام الممارسة والمشاركة للمجتمع عبر عدّة قنوات:

أولها وأهمها:

أنّ مسؤوليّة إقامة النظام العادل، وقلع النظام الجائر، وإبقاء النظام العادل، ومراقبة النظام على مسيرة العدالة، هذه المسؤوليّة في النظريّة الاماميّة ملقاة على الأمّة، بدليل قوله تعالى (الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُم أَولِيَاءُ بَعْض يَأْمُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ).

وقد جسّد ذلك الإمام الحسين عليه السلام حينما قال: «وَإنّما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي صلّى اللّه عليه وآله، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر».

فزعزعة المنكر السياسي أو القضائي أو المالي أو الأخلاقي أو الحقوقي، أو في أيّ مجال من المجالات العامّة أو الخاصّة، إنّما هو من مسؤوليّة الأمّة، أولاً وبالذات.

وعندما نقول: مسؤوليّة الأمّة، سواء الأكثريّة التزمت أم لم تلتزم، بل الكلّ لو لم يلتزم يبقى فرد واحد وهو الحسين سلام اللّه عليه لابدّ عليه أن يقوم بذلك.

وهذا نوع من إعطاء الصلاحيّة للأُمّة بشكل كبير، لا نشاهده في كثير من النظريّات الديمقراطيّة، ولا حتى في نظريات الشورى عند العامّة، هذا رافد أوّل مهم، طبعاً هذا الرافد لا يتصادم مع كون القيادة بيد المعصوم (عليه السلام) لأنّ الحكم فعل يقوم به طرفان، والنظام الاجتماعي موجود يقوم على طرفين: الطرف الأول: هو الحاكم القائد المدبّر، والطرف الآخر: القاعدة الجماهيرية، فالقاعدة حيث لا تستجيب، فليس بإمكان المدبّر الكفوء الصالح أن يدبّر ويقود.

ومن لطائف النظريّة الإماميّة، أنّ هذه الرقابة ليست مخصوصة على النظام الذي يرأسه، أو على الحكومة التي يرأسها غير المعصوم، كالفقيه مثلاً الذي هو نائب المعصوم أو عدول صالحي المؤمنين، بل حتى على نظام المعصوم، والسرّ في ذلك أنّ المعصوم من الرسول أو الإمام ـ وهو وصيّ الرسول ـ وإن كان معصوماً، إلاّ أنّ جهازه ليس بمعصوم، ومن ثمّ احتاج المعصوم إلى معاونة وإعانة ونصيحة من الأمّة له، بأن يراقبوا ولاته ووزراءه وشرطته وكلّ أفراد وأعضاء حكومته.

وهذا هو الذي يفسر كثيراً من تعابير أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «فإنّي لست بفوق ما أن أخطئ» عندما تولّى السلطة بعد مقتل عثمان، يشير إلى خطأ الدولة، لا خطأه عليه السلام وهو معصوم منزّه عن الخطأ.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

كيف ينهار النظام في نظر الإمام علي (عليه السلام)؟

الأنظمة عُرضة للأنهيار، كما ينهار البناء عندما يتسلل إليه الماء والرطوبة، فالأنظمة تتسوس كما يتسوس الكرسي الموضوع في زاوية من البيت ولا يحصل على الرعاية المطلوبة، وأكبر معول يهدم نَظْم الجماعة هو الخلاف، وقد قال تعالى في كتابه الكريم (وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ).

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): (الأُمور المنتظمة يفسدها الخلاف).

والخلاف هو جرثومة تبدأ صغيرة ثم تكبر فتنتشر فتهدد كيان المجتمع بأسره، والخلاف يبدأ صغيراً في نفس الإنسان ثم ينمو كبيراً في كيان المجتمع.

فيظهر الخلاف وينتشر إلى كافة الرعية: آفة الرعية مخالفة الطاعة.

ثم يسري إلى قمة المؤسسات الاجتماعية فيصل حتى إلى المقاتلين: آفة الجند مخالفة القادة.

عندها سينهار المجتمع ويتمزق شرّ ممزق، يقول أمير المؤمنين (عليه السلام) عن نتائج الاختلاف: سبب الفرقة الاختلاف.

وعندما تبلغ الجرثومة إلى هذا المستوى من التأثير يجب الإسراع في العلاج، وتقع على حكماء المجتمع وعقلائه مسؤولية وضع حدٍ لهذا الإنهيار بإيقاف حالة التداعي في المجتمع، وذلك بالعمل وفق هذه الخطوات:

أوَّلاً: الرفق بالآخرين، وهو يضع حداً للمخالفات، يقول الإمام (عليه السلام): الرفق يغلُّ حدّ المخالفة.

ثانياً: الإنصاف، وهو نوع من العدل، يظهر فيه تساوي الإنسان بين نفسه والآخرين، يقول الإمام(عليه السلام): الإنصاف يرفع الخلاف ويوجد الائتلاف.

هذا ما يمكن القيام به عند وقوع الاختلاف في المجتمع وما يتحمله المسؤول أو المدير من أعباء للحفاظ على النظم الاجتماعية. وهذه هي إحدى الخواص التي تمتاز بها النظم الإدارية عند أمير المؤمنين(عليه السلام) فهي إدارة منتظمة متسقة الأجزاء لا مجال فيها للفُرقة والاختلاف.

كلمات تحـــــــــــــــــــمل المسؤولية

- لو سكتت المرجعيَّة عن عدم تأييد الانتخابات لعاد حزب البعث الفاشي ولدمَر العراقيين بالكامل، وما قمنا به كان من أجل حفظ الدم العراقي.
- على الجميع المشاركة بقوة في الانتخابات المقبلة.
- الانتخابات على الأبواب وعليكم بإختيار الأصلح من المرشحين.
- عليكم بعدم مقاطعة الانتخابات وأن تُحسنوا الاختيار ليكون من تختارونه خادماً لكم،
- إن عدم المشاركة في الانتخابات سيجعل المفسدين يسيطرون على سدَّة الحكم وهذا ما تخشاه المرجعية.
- إن المرجعيَّة أخذت سلطة القرار من الداخل ووضعتها بيد المواطن من خلال صندوق الانتخابات وتنبيهه للشخص الذي يختاره.
- الانتخابات قادمة وعليكم اختيار من يعرف قيمة العراق.
- على كل من يصل إلى السلطة أن يفكر جيداً بالوعود والشعارات التي رفعها إبان فترة انتخابه.
- رغم الوعود لكن لم يعطِ أغلب المسؤولين حق شعبه.
- سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) يؤكد أن على الشعب أن لا يفرطوا بحقهم في الانتخابات
- أريد منكم المشاركة الفاعلة في الانتخابات القادمة، كي لا يصل من لا تريدونه.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

البعد السياسي الثقافي المرحلي لعراق اليوم والغد

إن التعقيد السياسي والثقافي الذي أثقل الساحة العراقية اليوم وأمس سيما بعد سني الجهل والحرمان والاضطهاد إبان نظام القمع الصدَّامي البغيض وصولاً إلى قبع العراق تحت روافد الاحتلال وسياساته التدخلية في مصير عراقنا الحبيب، نجد أن بعض المثقفين والنخب باتوا يعانون من ضبابية المشهد وضياع حيادية الإعلام في الوضع السياسي والانتخابي، فصار على الناخب المتدين أن يسير قدماً نحو أصوله الثقافية وركائزه العقائدية، وكانت النجف الأشرف وما تزال ـ متمثلةً بمراجعنا العظام ـ حاضنة المؤمنين وبلسم الجروح، فصار الناخب المتعطش يقف بين يدي مراجعنا العظام، ليحصل على الموقف الشرعي والحكمة منهم، وفي إحدى لقاءات وتوجيهات سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) طُرحت تساؤلات مهمة حول المرحلة القادمة للعراق والموقف من الانتخابات والمرشحين، وعن السبب والحكمة في تدخل المرجعيَّة في بعض الأمور بقوة وفي أخرى بدرجة أقل، كما وأشار سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) في بادئ الأمر إلى آلية التخلص من تسلط قوى التكبر العالمي، وأن السبيل السليم والصحيح لذلك يكون عن طريق سلاح العلم، طبيعي أن هذا السلاح لن يؤتِ أكله بين عشية وضحاها، وخير شاهد على ذلك حوزة النجف الأشرف التي تُعد اليوم حاضرة العلم ومحط أنظار العلماء، فهي لم تبلغ هذه المكانة السليمة إلا بمرور الزمن وجهد العلماء (رضوان الله عليهم)، وهكذا لابد أن تعلم أجيال اليوم بأن لمسار العلم وطريقه وقتاً طويلاً وعسيراً ولابد أن تتوقع فيه الوقوع في المخاطر والمرور بظروف قاسية، كما أنه لابد أن يتحلى طالب العلم بالإخلاص وتطهير النفس فالعلم مشوار طويل ولابد أن يرتسم في محياه الإخلاصُ والتطهيرُ للنفس ليجدَ قاعدة طاهرة تحسن استخدامه وتجيد تحقيق آلياته على أرض الواقع وتسير به نحو الإبداع.

أما بخصوص الوضع السياسي لعراق اليوم فكانت رؤى سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) وباقي مراجعنا العظام (حفظهم الله) تحث الخطى أولاً وقبل كل شيء لإزالة نظام الكفر الصدامي الفاشي وإنهاء بقاياه، والوقوف ضد من يحاول أن يعيدهم لمسار حياة العراق اليوم وغداً، ودعم إرادة الشعب في مسار العملية السياسية، وهذا لا يعني أن جانبي التقصير والقصور ـ لدى المسؤولين ـ كانا في رضا المرجعيَّة إبان تسلمهم السلطة، فكان من المحتم على هذا البعد (المرحلي) أن تقتضي ضرورة عدم تسلط الصداميين على سنام الحكم وكذلك كل من يماثلهم وبالتالي عودة العراق إلى ظلمهم، وبعد تحقيق هذا البعد الأهم صار توجيه المرجعيَّة في هذا الأمر يصب نحو إيكال الشعب نفسه لانتخاب ممثليه في موازين السلطة، غاية الأمر أكدت المرجعيَّة على ضرورة أن يستثمر الشعب هذا الحق (الانتخابي) وأن لا يفرطوا به.

هذا وأكد سماحته على دور النخب المتدينة في الشعب بأن يأخذوا دورهم بكل أخلاص لخدمة هذا البلد المحروم، مشيراً إلى التأريخ الذي ينتظرهم في أن يمهدوا لدولة الإمام المهدي (عج)، فالعراق ينتظر اليوم الذي يكون فيه عاصمة لكل الدنيا.

وأخيراً لابد أن نقف وقفة تأمل في الرؤيا الإستراتيجية للعراق وحث سماحة المرجع (دام ظله) المؤمنين عليها؛ ألا وهي:

(العلم علمان، علم الأديان وعلم الأبدان)، وقد كفتكم الحوزة العلمية في النجف أمره، وهو النصف الأول، وعليكم أنتم النصف الثاني وهو ما نحتاج إليه من مسائل المأكل والملبس وغيرها من أمور الحياة..

فيجب أن يكون مع العلم تقوى وطهارة نفس فلا تكونوا مثل من صنع قنبلة هيروشيما لقتل الناس، فالعراق عراقكم وأنتم قادته الجدد إن شاء الله.

العـــ

العراق.. مخاض وطموح

بين الإسلام والعراق مشواراً طويلاً أخذ عدة أطوار ودفع العراقيون ضريبة كبيرة بمواجهتهم للطواغيت لسنين طوال وعجاف، كل ذلك لأن العراقيين وعوا الإسلام، واحتضنوه، ودافعوا عنه، والتصقوا به بكل حزم وقوة.

وكانت ومازالت مرجعيتنا في النجف الأشرف تستشرف الخيرَ للعراق، وتنهض به لتشحذ الهمم وتقوي سواعد الرجال، وتعبّد لهم الطريق وتنير دروبهم، ففي واحدة من حكم ومواعظ سماحة المرجع (دامَ ظلُّه)، نجد فيها عدة أطر لتقييم الواقع ولتنطلق من واقع يُريد به أعداؤنا أن نقعد كي ننعى أنفسنا، فينبري سماحة المرجع منطلقاً من قوله تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)، ليؤسس الهيكلية العامة للبعد الأيديولوجي لمسيرة الإسلام الخالدة، بعد أن يلخص لنا الإسلام بقوله:

الإسلام عقيدة وعمل، إذا كانت أصول الدين خمساً وفروع الدين أكثر من ذلك، فمعنى ذلك أن مجال العمل أوسع من مجال العقيدة، فبالعمل تستقيم الأمم وتكسب الدنيا والآخرة، ومن دون العمل يخسر الإنسان الدنيا قبل الآخرة.

فالإسلام عمل لا ركود، وعقيدة تمتزج لإحياء الأمم، لتكسب له خير الدنيا والآخرة، ولإحياء الأمم والشعوب والأعراق سيما العراق.

ثم نجد أن سماحة المرجع قد قرأ الخط البياني لتأريخ العراق، وشخص واقعنا المعاصر، وَرَصَدَ المؤامرات المحاكة تجاه العراق وشعوب المنطقة، فقال:

لقد مرت على الشعب العراقي المظلوم ظروف صعبة منذ اضطرار الإمام الحسن (عليه السلام) إلى المهادنة مع ابْن آكلة الأكباد وإلى يومنا هذا، لم يأت يوم إلا وكان أسوء من سابقه.

فتعرّض الأئمة (عليهم السلام) إلى القتل وتعرّض شيعتهم إلى الاضطهاد والسجن والتعذيب والسحق.

ونُصبت المشانق ورفعت الرؤوس على الرماح، وكانت الحركة الأخيرة حركة النظام المباد والتي لم تكن لإبادة الشعب العراقي فقط وإنما لإبادة الشعوب المخلصة في المنطقة، فالتقارير تشير إلى أن النظام الصدامي المجرم كان له يد في تأسيس وتنشيط حركة القاعدة في أفغانستان وباكستان وتأسيس وتمويل حركات أخرى لإبادة المسلمين، لعلكم سمعتم بكلام كان يهدد بقطع مياه الفرات عن العراق فلم تكن تلك إلا دموع التماسيح، فهو من كان يدفع الأموال لقطع المياه عن العراق..؟

كانت أمنية اليتامى والأرامل أن يزاح صدام من كرسيه، فأزاحه الله، كما أزاح بني أمية بواسطة بني العباس، ولم يكن أيّ منهما خيرٌ لأهل البيت (عليهم السلام) وأتباعهم.

نعم تركت أمريكا ـ إبان الاحتلال ـ حدود العراق مفتوحةً على مصراعيها، ليتسلل منها المخربون واللعناء الذين يستبيحون دماء الشعب العراقي، هل يمكن أن يكون البيت من دون سياج!؟

وبعد أن ميز سماحته إشكالية الصراع السياسي وأطر تفسيره، بكل دقة، أخذ سماحته يوجهنا إلى ما يقع علينا من آليات عمل أولية لواقعنا المرحلي لنعالج الواقع الخطأ الذي وقع به العراق، سيما ما يهم أمور الشباب فتفضل سماحته قائلاً:

عليكم أولادي الالتفات إلى النقاط التالية:

الالتفاف حول النجف الأشرف، فالنجف منكم وإليكم وفي خدمتكم، والمراجع يلهجون بذكركم ليلاً ونهاراً، ويفكرون بكم قبل أن يفكروا بأنفسهم... أسوة بسيدنا وسيد الكائنات علي بن أبي طالب (عليه السلام) إذ كان يقول: (لعلَ في الحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص، ولا عهد له في الشبع..).

اعلموا أن قلامة ظفر المؤمن عندي أثمن من هذه الدنيا كلها، لذلك فقبل أن نفكر في كل شيء نفكر في سلامتكم وسلامة دمائكم وأموالكم وأعراضكم، فأموالكم أموالنا وعيونكم عيوننا وعرضكم عرضنا، لذلك فكرت المرجعيَّة في أن الخطوة الأساسية هي الخوض في الانتخابات، وأهنئكم بهذا الفوز رغم كل ما حدث.

وينبغي أن نعلم أن التحرك السياسي متوقف على كسر قيود الجهل والتخلف، فيجب التفكير كيف نُرغب شبابنا بالعلم ومعرفة التكنولوجيا القديمة والحديثة، فما فائدة أن تكون لديك ثروات ولكن لا تستطيع أن تستثمرها بالشكل الصحيح.

أليس من المؤسف أن لا يكون هناك شيء مصنوع في العراق.

افتحوا عيونكم واكسبوا المعرفة واكسروا طوق الجهل حتى نكون قادرين على أن ننفع أنفسنا.

متى يأتي ذلك اليوم الذي يأتي فيه الغربي ليحصل على شهادته موقعةً منك، يجب أن تكون مدارسكم وكلياتكم وجامعاتكم فوق كل الجامعات، فالله سبحانه ميزكم بما لم يميز أحداً به، فعندكم أراض خصبة صالحة للزراعة، ومخزون نفطي هائل وغيرها من الثروات... بالإضافة إلى أن الله سبحانه قد ميز العقل العراقي على باقي عقول العالم، وأنعم عليكم بوجود مراقد ستة أئمة من أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وبالحوزة العلمية في النجف الأشرف أم الحوزات في العالم وسيدتها، فهي تراث الأنبياء والرسل والشهداء والأئمة والصالحين جميعاً.

أعلموا أن النجف والكوفة كانت عاصمة أول إمام من أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وستكون عاصمةً لآخر إمام من أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

فأنتم تحملون في أيديكم أثمن شيء وهو الولاء لأهل البيت (عليهم السلام)، وأعلموا أن حوزتكم وعلماءَكم معكم في مشورتكم ونصيحتكم إن شاء الله. فأعملوا على أن تكونوا وأجيالكم على قدر المسؤولية تجاه أنفسكم ووطنكم.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

إصلاح النظام والإقتصاد

إن قوام أيّ دولة بتحقيق هيبتها وإقامة النظام واجتثاث الفوضوية والإرتقاء بالجانب الاقتصادي، سيما الثروات الأساسية كالنفط.. وغيرها.

فبعد أن مر العراق بسلسلة من الفوضوية وانتهاك لثرواته الطبيعية سيما النفط بصورة خاصة، وصار الجهل والسلب بثروات الوطن من أهم الآفات المستشرية في وطننا، كان على المؤمنين أن يتنبهوا إلى الواجب الوطني والشرعي تجاه هذه المسؤولية، وفي نفس هذا السياق وجه مراجع الدين العظام العراقيين جميعاً تجاه كل ما في العراق من ثروات وإمكانات ونظام وثقافة وإرث، بأنه يجب الحفاظ عليه وحفظ القوانين التي تحفظ النظام لهذا البلد الذي تكالبت عليه قوى الشر والطاغوت، والنهوض رغم الجراح التي أصابته من الاحتلال ومن سبقه من نظام الكفر والإجرام، الصدامي ومن لف لفه من نظامه الفاشي.

وبذلك كانت لسماحة المرجع (دامَ ظلُّه) وقفات لحفظ ثروات العراق وللارتقاء به، فقد أكَّدَ سماحته (دامَ ظلُّه) في واحدة من الإجابات الشرعية التي وجهت إليه من قبل المؤمنين بقوله: (إن أيّ عمل من شأنه تبديد الثروة الوطنية لبلد الإسلام وإشاعة الفوضى الاقتصادية مما يضر المصالح العامة محرمّ. وهو بمنزلة الفساد في الأرض ويجب على المسلمين الابتعاد عن مثل ذلك. والثروة النفطية تشكل اليوم عموداً فقرياً لاقتصاد بلدنا الإسلامي العراق الحبيب الجريح).

فبعد أن عين سماحته (دامَ ظلُّه) الواجب الشرعي والوطني على القاعدة الجماهيرية ككل وبكلمات حازمة وقاطعة، إننا جميعاً مسؤولون عن حفظ هذا الوطن (أرضاً وشعباً وثرواتٍ وحضارةً وتأريخاً)، كانت لسماحته وقفات مع المسؤليين أيضاً وحثهم على هذا الواجب.

فنجد أن المرجعيَّة لا يهدأ لها بال ولا تكل عن رصد التقصير من أيّ كان وتسعى جاهدةً لوضع الحلول، وتنظر للمشكلة من جميع جوانبها لتؤكد أن المشكلة لا تُحسم من جانب واحد بل من جميع الأطراف، وفي مقدمتها المواطن، فما لم يلتزم المواطن ستعجز الدولة وما لم تلتزم الدولة سيُرهق المواطن.

السلطة التنفيذية

هي في الاستعمال؛ ذلك الفرع من الحكومة المسؤولة عن تنفيذ السياسات والقواعد التي يضعها المجلس التشريعي.. وهكذا فإنها تضم في عضويتها رئيس الحكومة (رئيس الوزراء أو المستشار أو رئيس الجمهورية في النظم الرئاسية). وزملاء ذلك الرئيس من الوزراء والإدارة السياسية الدائمة أو المعينة سياسياً والدوائر الحكومية مثل الشرطة والقوات المسلحة.

يحكم قادة الحكومات الديمقراطية بموافقة مواطنيهم. ولا يستمد مثل هؤلاء الزعماء قوتهم لأنهم يسيطرون على جيوش أو ثروة اقتصادية، بل لأنهم يحترمون الحدود المفروضة عليهم من قبل الناخبين في انتخابات حرة ونزيهة.

يقوم المواطنون في المجتمع الديمقراطي، عن طريق الانتخابات الحرة، بمنح السلطات لزعمائهم كما هي محددة في القانون. وتقسم السلطة في الديمقراطية الدستورية بحيث تقوم السلطة التشريعية بسن القوانين وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذها وتطبيقها، وتقوم السلطة القضائية بالعمل بصورة مستقلة.

والقادة الديمقراطيون ليسوا دكتاتوريين منتخبين أو (رؤساء لمدى الحياة). وهم يخدمون في مناصبهم لفترات محددة ويقبلون بنتائج الانتخابات الحرة.

وتحدد السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الدستورية بصورة عامة بثلاثة طرق: بنظام رقابة وتوازن يفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة القومية، وبالفدرالية التي تقسم السلطات بين الحكومة القومية وبين حكومات الولايات والحكومات المحلية، وبوجود ضمانات دستورية للحقوق الأساسية.

وتحدد السلطة التنفيذية على المستوى القومي بالسلطة الدستورية المخولة للسلطة التشريعية ومن قبل سلطة قضائية مستقلة.

وتنظم السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الحديثة بصورة عامة بواحدة من طريقتين: النظام البرلماني أو الرئاسي.

ويشكل حزب الأغلبية في السلطة التشريعية في النظام البرلماني السلطة التنفيذية للحكومة برئاسة رئيس للوزراء.

وليس هناك تمييز كلي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني، حيث أن رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء يتم استقطابهم من البرلمان. وتكون المعارضة السياسية في مثل هذه الأنظمة الوسيلة الرئيسية للحد من أو ضبط سلطة السلطة التنفيذية.

ويتم انتخاب الرئيس في النظام الرئاسي بشكل منفصل عن انتخاب أعضاء السلطة التشريعية.

ويتمتع الرئيس والسلطة التشريعية في النظام الرئاسي بقواعد سلطاتهما ودوائرهما الانتخابية السياسية بحيث يقوم كل منهما بمراقبة وموازنة الآخر.

لا تستدعي الدول الديمقراطية من حكوماتها أن تكون ضعيفة، بل أن تكون محدودة. وبالتالي فإن الدول الديمقراطية قد تكون بطيئة في التوصل إلى اتفاق حول القضايا القومية، ولكن حين تفعل ذلك فإن زعماءها يتصرفون بسلطة وثقة كبيرتين.

ويتصرف الزعماء في دولة ديمقراطية في جميع الأوقات ضمن حكم القانون الذي يحدد ويقيد سلطتهم.

إنّ هناك جدلاً كبيراً في النظريّة الديمقراطيّة، وهي أنَّ الأقليّة كيف تُلغى أصواتهم ومشاركتهم. وهذا الجدل إلى يومنا هذا لم يُحّل في النظريّة الديمقراطيّة، ربما تكون الأقليّة الثلث، قد تكون ما يقلّ على النصف بيسير، كما شاهدنا الآن في الانتخابات الأمريكيّة في هذه الحقبة، حيث إنّ الأقليّة هي مادون النصف بقليل، بل قد تكون الأكثريّة ليست أكثريّة حقيقيّة، بل أكثريّة نسبيّة، يعني ربما الثلث يزيد على الربع، والثلث والربع هم الذين شاركوا في الانتخابات، وما عدا ذلك من أجزاء المجتمع كان لديه موقفاً سلبيّاً حياديّاً، حينئذ الثلث ليس أكثريّة حقيقيّة، ومع ذلك لأنّه يزيد على الربع مثلاً فهو يتحكّم في مصير الثلثين.

هم انطلقوا من أساس برّاق جذّاب - وهو مشاركة الكلّ - إلاّ أنّه في الصياغة واجهوا حرجاً عضالاً لم يعالج إلى يومنا هذا، وما ذكر ليس إلاّ حلولاً نسبيّة لتخفيف الداء ليس إلاّ.

إنّ أصحاب الثروة والقدرة قد يصادرون آراء العامّة بتغفيلهم، وبوضعهم في سبات فكري، أو في جوّ مخادع، سواء في جانب انتخاب الفرد، أو في جانب انتخاب القانون الصالح، أو في مجالات المشاركة، باعتبار أنّ الطبقة الغنيّة عندها وسائل إعلام، عندها وسائل التحكّم في الفكر أو ما شابه ذلك.

فحينئذ كيف يمكن أن تؤمن المشاركة الحقيقيّة بشكل صادق، مع أنّ أسباب القوّة في التحكّم في عقول الأكثريّة وافتعال الجوّ العامّ، يكون بيد الأقليّة ذوات الثروة والقوّة من وسائل الإعلام، فعناصر التلاعب بالرأي العامّ بأساليب شيطانيّة دجليّة خلاّبة خادعة هي كثيرة، وتستطيع حينئذ القوى الماليّة ذات الثراء أن تتلاعب بالرأي العامّ، فكيف نؤمن حينئذ سلامة الرأي العامّ وانطلاقه من وعي وصحوة؟

وكيف نؤمن عدم مصادرة هذا الوعي العامّ؟ فهذه عقدة لا زالت الديمقراطيّة تواجهها.

أخيراً ربما هذه واحدة من أهم النقاط السلبية في ما توصلت له النظرية الإنسانية في مفهوم الديمقراطية، بيد أن المهم في كُل ذلك يجب أن نُدرك أن ما لا يُدرك كُله لا يترك جُله.

الثبات والتغير في الأحكام والقوانين

إن المنهج الذي يتبعه الإنسان في مسيرة الحياة، يتمثل بأحكام وقوانين ذات طابعين متمايزين.

١ ـ أحكام وقوانين ترتبط بالمحافظة على المصالح الحياتية للإنسان، ولها صفة ثابتة لأنها تنظم أسس حياة الإنسان في كل زمان ومكان. وهذه الأسس، تتمثل بعبودية الإنسان وخضوعه لخالقه وباحتياج الإنسان دائماً إلى الغذاء والمسكن والزواج والدفاع عن النفس والحياة الجماعية.

٢ ـ أحكام وقوانين ترتبط بالجانب المؤقت الخاص للإنسان، وتختلف باختلاف طريقة الحياة، وتتغير بتغير المدنية، وبتطور المظاهر الاجتماعية.

فالإنسان الذي كان يتنقل من مكان لآخر بوسائل بدائية، لم يكن ليحتاج إلى الطرق المنظمة المتشعبة في الأرض ولا إلى قوانين الملاحة البحرية أو الجوية المنظمة المعقدة التي نحتاجها اليوم.

والإنسان الأولي، كان يلبي احتياجاته الأساسية عن طريق مجموعة بسيطة من القوانين التي تنظم شؤونه، أما اليوم فإن تطور المظاهر الاجتماعية وتوسعها قد تطلب قوانين مختلفة معقدة.

والإسلام يضع من أفكار الإنسان وأعماله الفطرية، أساساً للمنهج الذي ينبغي ان يسير عليه الفرد والجماعة من أجل إيجاد المجتمع السامي الذي ينشده.

من هنا فإن أحكام الإسلام تنقسم إلى ثابتة ومتغيرة، فالقسم الأول منها يستند إلى طبيعة الإنسان وخصائصه التي تميزه عن سائر الموجودات وسماها الإسلام: الدين والشريعة، وأكد على ان سعادة الإنسان تتحقق في ظل هذه الأحكام فقال تعالى:

(فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ).

أما القسم الثاني من الأحكام، فهي كما أسلفنا متغيرة بتغير مصالح الناس في الأزمنة والأمكنة المختلفة. وهي منوطة برأي الحاكم الشرعي الذي يشخص الاحتياجات ضمن إطار المصلحة الزمنية وفي ضوء الأحكام الثابتة للشريعة.

وليست هذه الأحكام المتغيرة من الدين والشريعة بشيء إلا إن الإسلام حث على الالتزام بها فقال تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم).

هذه هي خلاصة المنهج الإلهي في تلبية احتياجات الإنسان في كل عصر، ولا زالت المسألة تحتاج إلى مزيد من التوضيح آمل أن أميط عنها اللثام أكثر في البحث القادم ان شاء الله.

السلطة التشريعية (بالإنجليزية: **Legislature**) هي هيأة تداولية لها سلطة تبني القوانين. وتعرف الهيئات التشريعة بتسميات عدة منها: البرلمان، الكونغرس والجمعية الوطنية. تعتبر الهيأة التشريعة في الحكومات ذات النظام البرلماني هي السلطة الرسمية العليا وهي التي تعين المسؤولين في السلطة التنفيذية. أما في الأنظمة الرئاسية فإن الهيئة التشريعية تتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب ومستقلين عن السلطة التنفيذية مهمتها مناقشة القوانين وإصدارها مع إمكانية إقتراح تلك القوانين من قبل السلطة التنفيذية. إضافة إلى سن القوانين فإن للهيئات التشريعية سلطات حصرية في زيادة الضرائب والمصادقة على ميزانية الدولة والوثائق المالية الأخرى، كما أن مصادقة الهيئات التشريعية مطلوبة لإبرام الاتفاقيات وإعلان الحرب. وتختلف هذه الإختصاصات الحصرية من دستور إلى آخر.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

المواطن والدولة المدنية

حق التصويت

هو الحق المدني في التصويت،أو ممارسة هذا الحق. نجدُ في معظم الديمقراطيات أن المواطنين الذين لهم سن أكبر من السن الذي يخولهم للانتخاب يمكنهم عادة التصويت في الانتخابات. يمكن للأجانب المقيمين بالتصويت في بعض البلدان وغيرها في استثناءات تتم لمواطني البلدان التي لها صلات وثيقة (مثل بعض أعضاء الكومنولث المتحد ،والأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

وفق المقاييس العالمية يمنح كافة المواطنين حق التصويت بغض النظر عن العرق، الجنس أو الملكية.

تعتبر الانتخابات واحدة من الآليات التي تتيح للمواطن التعبير عن رأيه من خلال تصويته لمن يثق بهم وتتوفر القناعة لديه بأن من سيصوت له سيكون أميناً على هذا الصوت في حالة وصوله إلى الهيأة المنتخبة.

إن المستقبل المزدهر للعراق لا يتم بناؤه إلا من خلال المواطنة الحقيقية التي يجب أن يجسدها المواطن والأداة الوحيدة التي يمكن أن تغير هذا الواقع تتمثل بالمواطن الذي يعي حقوقه ومسؤولياته بممارسة دوره الفاعل في الانتخابات بعيداً عن اللاأباليّة وعدم الشعور بالمسؤولية التي تمثل السبب الرئيسي للكارثة التي يعيشها العراق حالياً.

إن الانتخابات القادمة فرصة للتغيير وتعديل جميع الملفات فلا تهاون ولا تراجع ولا امتناع ولنخوض ملحمة الانتخابات القادمة بشجاعة وائتمان بدون أيّ تراجع، للمواطن حقوق وعليه واجبات وعلى المواطن استغلال (الفرصة).

لقد استطاع الإسلام تكوين مجتمعه المدني الأوّل على أساس العقيدة وفي إطار مجموعة من القيم الحاكمة للعلاقات الإجتماعية، فالأساس في المجتمع المدني في الرؤية الإسلامية هو (المدينة) فقد أفرز الإسلام (دولة المدينة) التي قامت على أساس من تعاقد إجتماعي وبإرادة حرّة ودستور، ونظّم حقوقاً وواجبات بين جماعات سكنية مدنية متعددة الديانات والأعراق في إطار التشاور والتفاهم لإرساء قيم العدالة والحرية والتسامح.

معايير نزاهة الانتخابات

مع تزايد صيحات التحول نحو الديمقراطية، أضحت الانتخابات الوسيلة الرئيسية للمشاركة السياسية من قبل المواطنين إلا أن هذه الأهمية المتعاظمة للانتخابات كان لها الأثر السلبي من خلال تزايد فنون الغش والفساد والتزوير الانتخابي المتنوعة الأكثر تعقيداً.

وبينما تنجح البلدان بمحاربة الفساد الانتخابي بفاعلية تخفق في ذلك بلدان أخرى أو أنها لا تحقق ذلك المستوى من النجاح ولذلك تبذل المجموعة الدولية جهوداً مضاعفة لدعم وتعزيز الانتخابات النزيهة حول العالم، وعلى هذا الأساس تتزايد المصالح السياسية والشخصية في الانتخابات مما قد يؤدي إلى العديد من المشاكل المتعلقة بالنزاهة، بما في ذلك إمكانية حصول ممارسات غير أخلاقية فردية تهدف إلى تجيير نتائج الانتخابات لصالح جهة معينة.

من هنا كانت الحاجة إلى معايير تتعلق بالممارسات الجيدة والتي يمكن اعتبارها ممارسات اخلاقية متفق عليها، للحفاظ على نزاهة الانتخابات، إلا أن ذلك وحده لا يكفي اذ يجب أن تستند العملية الانتخابية برمتها إلى قيم ومبادئ الانتخابات النزيهة، والعادلة والعددية، أما تلك المبادئ فيتمثل في النزاهة، والذي يعزز من ثقة الجمهور في العملية الانتخابية ويمكننا إخضاع الإدارة الانتخابية وموظفيها ومختلف المشاركين في العملية الانتخابية بأية صفة كانت إلى المحاسبة وما نريد أن نتطرق له في هذا الجانب هو معرفة ما هي المعايير الدولية والتي تعبر عن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية لكي نطلق على العملية الانتخابية صفة النزاهة، ومن خلال البحث والدراسة عن أهم هذه المعايير لم نجد ما هو متفق عليه دولياً حتى نستطيع تحديد تلك المعايير الخاصة بنزاهة الانتخابات حيث تعتبر مسالة النزاهة في الانتخابات هي مسالة نسبية تختلف باختلاف الدول والنظام القانوني المتبع فيها.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

أنماط الحكـــــــــومات في العالم

هناك أنواع وأشكال متعددة من الحكومات، من أهمّها: الملكية المطلقة – الملكية الدستورية – لاسلطوية – أرستقراطية – أوتوقراطية – ديموقراطية – فيدرالية – ديكتاتورية – ملكية – جمهورية – أوليغاركية – بانارشية – طبقية – تكنوقراطية – ثيوقراطية – فاشية. وفيما يلي شرح لبعض أنواع الحكومات:

حكومة معينة: وهي الحكومة التي يعينها رئيس الجمهورية (المنتخب) في الأنظمة السياسية التي تعرف باسم الجمهورية الرئاسية، والحكومة التي يعينها الملك في الأنظمة السياسية التي تعرف باسم الملكية المطلقة، وأيضاً الحكومة التي توجد في البلدان التي تعرف انظمتها السياسية باسم ملكية شبه دستورية،مثال على بلدان حكوماتها معينة: مصر والسعودية والكويت

حكومة حزب الأغلبية: وهي الحكومة التي تكون في البلدان التي تكون الأنظمة السياسية فيها تعرف باسم الجمهورية البرلمانية، وأيضاً هذه الحكومة تتواجد في البلدان التي تكون الأنظمة السياسية فيها تعرف باسم الملكية الدستورية، وأيضاً الحكومة التي توجد في البلدان التي تعرف انظمتها السياسية باسم جمهورية شبه رئاسية،وطريقة تشكيل الحكومة هي ان الحزب أو التحالف السياسي الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان هو من يقوم بتشكيل الحكومة،مثال على بلدان حكومتها حكومة حزب الأغلبية: بريطانيا

حكومة ائتلافية: وهي الحكومة التي تكون في البلدان التي تكون الأنظمة السياسية فيها تعرف باسم الجمهورية البرلمانية، وأيضاً هذه الحكومة تتواجد في البلدان التي تكون الأنظمة السياسية فيها تعرف باسم الملكية الدستورية، وأيضاً الحكومة التي توجد في البلدان التي تعرف أنظمتها السياسية باسم جمهورية شبه رئاسية،وطريقة تشكيل الحكومة هي أنه لا يوجد حزب حصل على أغلبية في البرلمان فتشكل الأحزاب الممثلة في البرلمان حكومة ائتلافية مثال: حكومة نوري المالكي في العراق

حكومة وحدة وطنية: وهي الحكومة التي تتشكل في البلدان التي جرت فيها حرب أهلية أو ازمات سياسية، فتشكل باتفاق بين كافة القوى السياسية المتصارعة أو وساطة دولية بين اطراف الصراع السياسي، مثال: حكومة محمد باسندوة في اليمن

حكومة عسكرية: ويكون رئيس الوزراء وجميع الوزراء من المؤسسة العسكرية، مثال على ذالك حكومة ميشال عون في لبنان في عام ١٩٨٨ يوم ٢٢ سبتمبر

حكومة انتقالية: وهي حكومة مؤقتة، تتشكل بعد سقوط نظام سياسي اما بسبب ثورة أو انقلاب عسكري أو غزو خارجي، وتتشكل إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية، وتنتهي الفترة الانتقالية بعد اكتمال النظام السياسي الجديد، مثال على ذالك: سلطة بول بريمر في العراق والمجلس الوطني الانتقالي الليبي

حكومة عميلة أو حكومة صورية: وهي الحكومة التي يشكلها المحتل لدولة ما، مثال على ذالك: حكومة فرنسا الفاشية وهي الحكومة التي شكلها الاحتلال الألماني النازي بعد أن احتل فرنسا، و حكومة علاء حسين وهي الحكومة التي شكلها صدام حسين في الكويت أثناء الاحتلال العراقي للكويت، وعرفت باسم حكومة الكويت الحرة المؤقتة في الاعلام العراقي الرسمي حكومة تصريف اعمال: حكومة تصريف الأعمال تسمى بهذا المسمى الحكومة التي انتهت ولايتها (مدتها الدستورية) أو سحب البرلمان ثقته بها، فتسمى حكومة تصريف اعمال وتمارس أعمالها إلى حين تشكيل حكومة جديدة، لكي لا يصبح في البلد فراغ سياسي، وتنتهي بعد أن تشكل الحكومة الجديدة وتستلم المهمة بدلاً عنها حكومة اتحادية وهي تكون في البلدان الفيدرالية.

طريقة سانت ليغو (Sante Lague)

هذه الطريقة ابتكرت عام ١٩١٠،وهي تقلل من العيوب الناتجة عن عدم التماثل بين عدد الاصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها. هذا العيب الذي تستفيد منه الاحزاب الكبيرة على حساب الصغيرة منها.

وقد طبقت هذه الطريقة في صورتها الاولى في النرويج والسويد عام ١٩٥١،اذ تستعمل الاعداد (١، ٣،٥،٧)

ولتطبيق هذه الطريقة على نتائج مجموعة من الكيانات المشاركة في انتخابات دائرة عدد مقاعدها افتراضاً (٦) مقاعد ،(وحسب نص التعديل الرابع لقانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل) تقسم الأصوات الصحيحة لكل كيان على الأرقام الفردية (١، ٣،٥،٧،٩...الـخ) بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية.

وفي مثال الدائرة التي افترضنا عدد مقاعدها (٦) ستكون القواسم (٦)،أيّ بعدد مقاعد الدائرة ،ويكون التوزيع كما يلي:

الكيان	عدد الأصوات	القاسم ١	القاسم ٣	القاسم ٥	القاسم ٧	القاسم ٩	القاسم ١١	عدد المقاعد
أ	27000	(1)27000	(4)9000	5400	3857	3000	2454	2
ب	23000	(2)23000	(5)7666	4600	3285	2555	2090	2
ج	15000	(3)15000	5000	3000	2142	1666	1363	1
د	7600	(6)7600	2533	1520	1085	844	690	1
هـ	7400	7400	2466	1480	1057	822	672	-

حيث سيحصل الكيان (أ) على مقعدين والكيان (ب) على مقعدين والكيان (ج) على مقعد واحد،والكيان (د) على مقعد واحد،في حين لا يحصل الكيان (هـ) على أيّ مقعد.

طريقة سانت ليغو المعدلة

وهي صورة معدّلة لطريقة سانت ليغو،وتطبق بهدف جعل عملية توزيع المقاعد لصالح القوائم الكبيرة.

وفيها سيتم تعديل القواسم (حسب التعديل الذي اقره مجلس النواب يوم ٤ / ١١ / ٢٠١٣) لتصبح (١ ,٦،٣،٥،٧،٩،....) وتطبق هذه الطريقة حالياً في نيوزيلندا والنرويج والسويد والبوسنة بالقواسم (١ ,٤،٣،٥،٧،٩،)

ولتطبيق هذه الطريقة على نتائج مجموعة من القوائم مشاركة في انتخابات دائرة عدد مقاعدها افتراضاً (٦) مقاعد،يكون التوزيع كما يلي:

الكيان	عدد الأصوات	القاسم ١,٦	القاسم ٣	القاسم ٥	القاسم ٧	القاسم ٩	القاسم ١١	عدد المقاعد
أ	27000	(1)16875	(4)9000	(6)5400	3857	3000	2454	3
ب	23000	(2)14375	(5)7666	4600	3285	2555	2090	2
ج	15000	(3)9375	5000	3000	2142	1666	1363	1
د	7600	4750	2533	1520	1085	844	690	-
هـ	7400	4625	2466	1480	1057	822	672	-

إنارات من فكر المرجعية

العراق

كل قوى الظلم وجبابرة العالم يحطون أنظارهم على العراق... ويحاولون الإيقاع بتدين العراقيين وإسلامهم وولائهم لأهل البيت (عليهم السلام)، ولكن العراقيين أسقطوا كل المخططات الرامية لإبعادهم عن دينهم.

العمل السياسي

نجاح العمل السياسي مرهون بالاهتمام بمشاكل الناس، وبفتح كل المجالات لحلها، (أخدم الشعب لكي تنجح بالعمل السياسي).

العراق واحد

إن أبناء الشعب العراقي بأطيافهم كانوا يعيشون باستقرار وعلى أتم حال، وإن العوائل الشيعية والسنية هي متخالطة متجانسة فيما بينها، ولم ولن تكون هناك أية مصائب ومشاكل إنما جاءت المصائب من الخارج.

الأمل بين التاريخ والمستقبل

أنت عراقي والعراق كان عاصمة للدنيا كلها.. وسيكون العراق كذلك عاصمة لدولة الحق، لذا يجب أن تكون يا بني بقدر هذه المسؤولية، فالعراق متميز بكل شيء.. بالشجاعة، والذكاء.. وما إلى ذلك من الصفات المحمودة، والعراق أرض الخيرات كلها ببركة النهرين اللذين يشقّان العراق من شماله إلى جنوبه، ولن يستطيع أحد أن يؤثر على العراق، فمن يقطع الماء على العراق لا يؤثر عليه لأن فيه ما يكفيه من المياه الجوفية، إلاّ أنَّ سوء تصرف الحكومات المتتابعة على العراق وإساءتها منذ هدنة الإمام الحسن (عليه السلام) وإلى يومنا هذا أدَّت إلى تراجع العراق إلى الخلف، فبينما كان يُسمى العراق أرض السواد نجده اليوم قاحلاً.

ولدينا ما لا يعقل تصوره من الأرقام المهولة للنفط، وللأسف نحتاج لمن يعلمنا كيفية إستخراج خيرات العراق؛ متى يكون هذا النفط بيدك يا بُنَي وتفكر بالرعية قبل أن تفكر بنفسك، أريد منكَ التفوق بكل شيء، وأدعو الله أن يثبت الإيمان بقلبك لأراكَ تُعيد أمجاد العراق.

الجهاد الحقيقي

هناك أصناف للحروب، فهناك الحرب الإعلامية والحرب الاقتصادية وحرب القلم و...، فالجهاد الحقيقي هو خدمة الشعب برفع القلم ورسم الكلمة، وكل ذلك يتأتى بنبذ الأنا وجعل العمل لله وحده، والله يتقبل من الإنسان بمقدار ورعه وعمله الحسن في الدنيا، (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ).

حب العراق

حب الوطن هو الفارق بين الإيمان والنفاق، وأي وطن؟ فحب الوطن من الإيمان.

(العراق) المُشرّف بنعم الله والذي شُرِف بالأنبياء والصالحين والرسل ومهبط الرسالات، (العراق عراق الأنبياء والرسل ومهبط الأنبياء والأئمة والصالحين، فحب العراق هو الفاصل بين الإيمان والكفر...).

شيوخ العشائر

أريد من شيوخ العشائر أن يوقظوا الشيمة والحمية بقلوب أبنائنا، لنطور العراق، وأن لا نعتمد على النفط فقط، أملي في شيوخ العشائر في أن تأخذ بدورها في تحفيز حفظ الأمن وتطوير العراق.

الحرية للمواطن

إن سماحته يؤكد على الحق والواجب الشرعي في أن يعي الشعب أهمية الانتخاب وأن لا يتركوا الحبل على الغارب، فينبغي المشاركة ولكن بعد التمحيص والاختيار لمن يصلح لها.

الحكم الشرعي والحكم الدنيوي

ينبغي أن يعلم من يتسلّق إلى الكرسي من خلال الانتخابات أنه لا يكون حاكما شرعيا بالمعنى الفقهي والإسلامي، إنما يكون ما اختاره أكثر المشاركين في الانتخاب لإدارة شؤونهم فترة معينة، ولا ينبغي الخلط بين من يختاره الناس لحاجاتهم إلى إدارة شؤونهم كالأب والأخ الأكبر أو العم لإدارة شؤون البيت وبين الحاكم الشرعي المفروض طاعته شرعاً على عموم المكلفين أو على طائفة خاصة.

السلطة القضائية

هي سلطة الفصل في المنازعات المعروضة أمامها. وهي ثالث سلطات الدولة. ويشاركها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هي فرع الدولة المسؤول عن التفسير الرسمي للقوانين التي يسنها البرلمان وتنفذها الحكومة. وهي المسؤولة عن القضاء والمحاكم في الدولة ومسؤولة عن تحقيق العدالة. كما أنها مسؤولة عن مسيرة وتقاليد القضاء في الدولة ومصداقية القوانين التي تطبقها.

استقلال القضاء في الدستور العراقي

من الشروط المكملة لحماية الحقوق الأساسية ومنها حرية الرأي والتجمعات وتكوين المنظمات والأحزاب أهمية وجود سلطة قضائية مستقلة تعمل كليا لحماية مثل هكذا حقوق، والسلطة القضائية يمكن تعريفها بأنها الهيئة الوطنية الرئيسية والمكلفة بحماية سيادة القانون وتطبيقه، و استقلال السلطة القضائية في حماية سيادة القانون أثناء فترات الانتخابات وفي الفترات الفاصلة بينها، والقصد من ذلك هو إيجاد سبل ووسائل فعالة يمكن للشعب أن يعبر ومن خلالها عن اعتراضاته وطعونه في ما يخص العملية الانتخابية، حيث من الضروري ضمان وجود سلطة قضائية لا يقيدها إطلاقا أيّ تأثير أو سيطرة تقومان على التحزب والتحيز لصالح فئة معينة، ولقد أشار الدستور العراقي الدائم على استقلالية القضاء العراقي(نصت المادة ١٩ منه أوّلاً: القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون) ومن هنا لابد من تحديد بعض المبادئ الأساسية والتي نراها ضرورية بشان استقلال القضاء ومنها:

أ) استقلالية القضاء يجب أن يضمنها الدستور أو أيّ قانون أخر في البلاد، وفي العراق اشار الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ على استقلال السلطة القضائية في الفصل الثالث وفي المواد (٨٧، ٨٨، ٨٩) منه والذي عرَّف السلطة القضائية بأنها مستقلة وتصدر أحكامها وفق القانون.

ب) ضمان نزاهة القضاء دون أية قيود أو تأثيرات أو إغراءات أو تهديدات أو تدخلات في غير محلها سواء كانت داخلية أو خارجية.

ج) يجب أن تكون للسلطة القضائية الحصرية في تحديد أهلية الفصل.

د) يجب أن لا تكون القرارات القضائية موضع إعادة النظر، ويجب إلا يخل هذا المبدأ بالمراجعة القضائية الأحكام المحاكم الأدنى درجة أو بقيام السلطات المختصة بتخفيف أو إبدال ما يفرضه القضاء من عقوبات وفقا للقانون (جاء بالدستور العراقي الدائم المادة ٩٠ من الفرع الأول التابع للفصل الثالث والتي نصت على أن يتولَّى مجلس القضاء الأعلى إدارة شؤون الهيئات القضائية وينظم القضاء الأعلى والتي نصت: يمارس مجلس القضاء الأعلى الصلاحيات التالية: أوّلاً إدارة شؤون القضاء والإشراف على القضاء الاتحادي).

ومن هنا نلاحظ أن نصوص الدستور العراقي قد حققت شرط الفقرة (د) من المبادئ الأساسية والخاصة باستقلال القضاء وخاصة فيما يتعلق بالمراجعة القضائية.

هـ. كما أن الدول مطالبة بتوفير ما يكفي من الموارد لتمكين القضاء من السير على الوجه الملائم في ممارسة أعماله واختصاصاته بكل شفافية وموضوعية خاضعة للاستقلالية.

أما في جميع مراحل العملية الانتخابية في العراق تبقى الرقابة القضائية على مجمل الفعاليات الانتخابية والتي تعتبر بدورها من أهم الضمانات الواجب توفرها للتأكد من صحة العملية الانتخابية وبما يسمح لجميع أطراف العملية الانتخابية حق الطعن والاعتراض أمام الجهات.

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

حرية الإعلام فِي الانتخابات

يعد الإعلام المستقل والمتعدد مهم جدا في إدارة انتخابات حرة ونزيهة وان الحق في حرية الإعلام تناولته المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنّ الشعور بالحاجة إلى وجود إطار تنظيمي واضح لأداء وسائل الإعلام أثناء الانتخابات يتجلى بصورة خاصة في بعض الديمقراطيات الحديثة، حيث تعتبر مثل هذه الأطرحات ضرورية لضمان توافر حد أدنى من معايير الانتخابات الديمقراطية، كما أن المساواة في المعاملة بين جميع الأطراف المشاركة في الانتخابات مع ضرورة تخصيص وقت متساو لجميع الأطراف، بل يعني التيقن من التعرف على كل ذي أهمية من وجهات النظر ومن الأحزاب السياسية.

وبالتالي يعني الالتزام بالحوار الديمقراطي في الإعلام فالحياد السياسي للإعلام يعد ضرورياً لإعطاء صورة حقيقية ودقيقة لسير الانتخابات وتقدمها ورغم وجود تشريعات تتضمن مثل هذا المبدأ (حيادية وسائل الإعلام) لكن من المسلَّم به أيضاً أن النظم الداخلية لوسائل الإعلام وأدلة السلوك المهني، أيّ إن كل أنواع إجراءات التنظيم الذاتي، ستكون العوامل التي تحدد بدرجة كبيرة الكيفية التي تغطي بها الانتخابات بالفعل. إنّ الالتزام بتغطية الانتخابات بطريقة عادلة ومتوازنة ومحايدة يجب أن ينطبق على كل من وسائل الإعلام العامة والخاصة.

وبعد التغيير الذي حدث في العام ٢٠٠٣ صدرت عشرات الصحف وأنشأت العديد من الإذاعات والقنوات الفضائية التي تمثل مختلف الاتجاهات السياسية والطائفية ولم يكن هناك قانون ينظمها، بول بريمر الحاكم المدني في سلطة الائتلاف في العراق، وقد أكَّدَ في هذا الأمر على عدم التدخل في استقلال الإعلام، وعدم إخضاعه للرقابة أو التنفيذ غير الملائمين، وعدم التدخل في شؤونه أو تعرضه للضغط من قبل قوى سياسية أو قوى خارجية أخرى (أنظر في هذا الأمر أمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم٦٦ لسنة ٢٠٠٤) وجاء الدستور العراقي الجديد ليتضمن نصوصا تشير إلى التعددية وحرية الإعلام، إذ نص على أنه (لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الدستور) فقد نصت المادة (٣٨) منه: (تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والأدب:.

أوّلاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثا: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

كما ونصت المادة (٣٩) على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الأنضمام إليها وتنظم بقانون... ونصت المادة (٤٠) لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

ويبدو أن الحكومات التي قامت منذ التغيير حتى الآن مازالت شديدة الحذر في التدخل بشؤون الإعلام وحرية نقل المعلومات ومواقف هذه الوسائل وهي كثيراً ما تنشغل بتصحيح بعض الأخبار والتصريحات (أنظر بهذا الصدد الدستور العراقي الدائم المواد ٣٨،٣٩،٤٠) وعلى صعيد متصل ولتكون الانتخابات محط أنظار العالم ولإضفاء الشفافية على عمل المفوضية وإجراءاتها في العمل الانتخابي فقد أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مجموعة من الأنظمة والتعليمات الصادرة بشأن أخلاقيات العمل الإعلامي أثناء التغطية الانتخابية وخلال المراحل المختلفة من الانتخابات التي جرت في العراق باعتبار أن الإعلام هو الناقل الأمين لكل فعاليات الحدث الانتخابي ولإعطاء صورة واضحة للرأي العام عن مدى نزاهة وشفافية الحدث الانتخابي والإجراءات التنظيمية المتبعة في إدارته.

كما عملت هيأة الاتصال والإعلام على تنظيم الإعلام في العراق، وهي هيأة دستورية تأسست بموجب أمر سلطة الأئتلاف المؤقتة وتعمل المفوضية وبالتعاون مع هيأة الاتصال والإعلام على إصدار الأنظمة التي تدير شؤون الإعلام خلال فترة الانتخابات.

إن الانتخابات العراقية تعتبر من انجح الانتخابات الموجودة في المنطقة لابد لنا من الوقوف على أهم النقاط الرئيسية والملاحظات الخاصة بالموضوع محل البحث والتي سنصوغها بشكل استنتاجات وتوصيات وكما في أدناه...

إن النصوص الخاصة بالدستور العراقي وقانون الانتخابات والأنظمة التابعة للمفوضية تتطابق وبشكل كبير مع النصوص الدولية والمواثيق والمعاهدات وخاصة فيما يتعلق بحق المشاركة في الحياة السياسية والذي يعتبر من الحقوق الأساسية القائمة على حفظ حقوق الإنسان.

إن الانتخابات العراقية قد قطعت شوطاً كبيراً في المساواة العامة بين الرجل والمرأة ومنح الحقوق الخاصة بالأقليات من خلال تحديد من المقاعد الخاصة وبالأقليات والواردة في قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته تتناسب وحجم تمثيلهم في تلك المناطق.

يعد تمثيل النساء بموجب القانون الانتخابي متقدماً على تشريعات المنطقة حيث ضمن حصول النساء على ما لا يقل عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب.

أجاز القانون التصويت الخاص للعراقيين خارج البلاد، وللسجناء والمرضى في المستشفيات والقوى الأمنية إضافة إلى ربط هذا التصويت بتوزيع المقاعد التكميلية وهو يعدُ إجراءاً إيجابياً يسجل للمشرع العراقي ويعزز التمثيل الديمقراطي ويساعد في حماية حقوق الإنسان التي ضمنتها المعايير الدولية.

تجري الانتخابات في العراق عن طريق الاقتراع العام المباشر السري.

إن النظام الانتخابي في العراق موزعة أحكامه بين الدستور وقانون الانتخابات وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأنظمتها.

إن للبعثة الدولية للمساعدة الانتخابية في العراق الأثر الكبير والفعال في نجاح الانتخابات العراقية فالبعثة الدولية تساعد في تقديم الدعم الفني واللوجستي وهو يوفر غطاءاً دولياً على مدى قدرة المفوضية في إدارة ملف الانتخابات العراقية من خلال دورية التقارير التي ترفعها بشأن أعمال التنظيم الانتخابي بين الحين والآخر.

إدارة الانتخابات في العراق تنظِّمها هيأة انتخابية مستقلة تتمتع بالمهنية والحيادية وهي أول هيأة رائدة في المنطقة يناط بها مهمات جسيمة في ظل ظروف استثنائية تمر بها البلاد جعلتها محط إعجاب العالم نظراً لصعوبة المهمة.

رئيس التحرير
نصير الحسناوي
مدير التحرير
مهدي الفحام
سكرتير التحرير
علي الوائلي
التحرير
سجاد الفتلاوي
عباس شربة
مصطفى القيسي
حسين محيي
التصميم والاخراج الفني
حيدر محمد الطريفي
المصورون
كرار البرقعاوي
حسين الجبوري
سجاد العتابي
علي المبرقع
التدقيق اللغوي
اسماعيل الحسني
عبد الامير جبار
التنضيد
مهودر قاسم
التوزيع
علاء عبد الحسين علي
التدقيق والمراجعة
اللجنة العلمية
العنوان:
جمهورية العراق/ النجف الأشرف
ص.ب: ٧٣٢ مكتب بريد النجف.
المحمول: ٠٠٩٦٤ /٠٧٨٠١٢٩٧٢١٨
البريد الالكتروني: n@alnajafy.com
مكتب سماحة المرجع (دام ظله):
ص.ب: ٧٣١ مكتب بريد النجف. هاتف:
٠٠٩٦٤ /٣٣-٣٣٣٤٨٨
٠٠٩٦٤ / ٣٣-٣٦٣٥٦٨
المحمول: ٠٠٩٦٤/٠٧٨٠١٠٠٤٧٥٨
٠٠٩٦٤/٠٧٧٠٩٨٣٧٤٢٤
فاكس: ٠٠٩٦٤ /٣٣-٣٦٩١٧٢
البريد الالكتروني:
info@alnajafy.com

الأخيرة

الأنوار النجفية

السنة السابعة العدد (٨٣) لشهر جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ ، مودعة في
دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل: (١٦٥٥) عام ٢٠١٢ م

بأمر المرجعية

لا

تنتخبوا هؤلاء

- من سرقوا وهدروا المال العام.
- من ترك الأيتام.
- من نشروا الرذيلة باسم الحرية.
- من قدم مصلحته على مصلحة شعبه.
- من استعمل الإعلام للكذب.
- من اسكن عائلته خارج العراق.
- من دافع عن الإرهاب.
- من غاب أربع سنوات وعاد من جديد..
- من دافع عن اللصوص والمجرمين.
- من لم يعترف بحقوق الفقراء.
- من لم يعلم مصادر ثرائه.
- من لم يخدم الشعب.

فهم ليسوا من الشعب ولا يستحقون صوتك

كلمة العدد | رئيس التحرير |

الحاكم ظالم

إن من أهم مشاكل بعض وسائل إعلامنا اليوم محاولة وضع النصوص والتصريحات في خانات وقوالب ربما تكون بعيدة كُل البعد عمّا أراده صاحب النص الأصيل؛ ذلك بغية الوصول لأهداف تصب في نفع هذه الفئة أو تلك، أو لضرب هذه الجهة أو تلك، ومن المؤسف أن طبيعة التخندق السياسي على الساحة العراقية لا تبتعد عن (كُلٌّ يجرُّ النار إلى قُرصه)، ومن هنا باتت تتعدد تفاسير وتأويلات تصريح مكتب سماحة المرجع (دامَ ظلُّه): (الحاكم ظالم والظالم ملعون في القرآن، إلا من يرى من واجبه المحافظة على الأموال العامة والخاصة وخدمة المجتمع. والسعي في بث العدل).. والتي جاءت ضمن توجيهات مكتب سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الكبير الشيخ بشير حسين النجفي (دامَ ظلُّه) حول الانتخابات؛ فأدبيات وأسس مذهب أتباع أهل البيت (عليهم السلام) ما عادت خفية في ظل التواصل الإعلامي والتبادل المعرفي على القاصي فضلاً عن الداني..

فهل يخفى على شخص أن الفقه الجعفري أو نظرية علماء مذهب أهل البيت (عليهم السلام) تنص على أن الحاكم الشرعي والأصيل هم أهل البيت (عليهم السلام) وتحديداً في وقتنا الحاضر هو الإمام المنتظر (عجل الله تعالى فرجه) أو مَن ينوب عنه وهو المرجع الديني الجامع للشرائط مع توفر إطلاق اليد على جميع مرافق الحياة، ومعلوم أن مراجعنا (أدام الله ظلهم الشريف) ليسوا مطلقي اليد، وإن أزمّة الأمور في عراق اليوم بيد الساسة..! ومن هنا يتضح أن أيّ حكم لا يتوافق مع الأسس الشرعية بالتأكيد سيكون ظلما وغير موافق للمؤدى الشرعي، بيد أن المجوز الوحيد لمزاولة الحكم يكون على أساس التوجيه والتنظيم لخدمة المجتمع وحينها يدخل عند مرضاة الله (جل وعلا)، وعلى هذا يجب أن يتنبه الساسة الكرام لخطورة المواقع - من الجانب الشرعي - التي يحلون بها، وبعد هذا حريٌ بنا أن نتأمل في أساس حضاري أكَّدَ عليه سماحة المرجع (دامَ ظلُّه) مراراً وتكراراً.. وهو: أن المجتمع العراقي بنحو الخصوص عانى ولفترات طويلة من ظلم واستبداد الأنظمة المبادة، ومن هنا بدأ (دامَ ظلُّه) يؤسس لنظرية مفادها أن المسؤول مهما كان منصبه هو موظف لدى أبناء الشعب العراقي، وهو خادم لديهم بأجر. وإنه يتقاضى أجوراً مالية عالية وأكثر من استحقاقه مهما بذل من جهد .، وعليه أن يقوم بواجباته على أحسن وجه، وإن أيّ تقصير أو قصور قد يقع، يكون هو المسؤول أمام الله وهكذا أمام العراقيين، وعلى هذا أكَّدَ (دامَ ظلُّه) في كلمته التي وجهها مكتبه المبارك: (إلاّ من يرى من واجبه المحافظة على الأموال العامة والخاصة وخدمة المجتمع. والسعي في بث العدل)، وعلى هذا يجب أن يتثقَّف المتسنم للسلطة من جانب والمجتمع من جانب آخر: إنَّهُ لا فضل للمسؤول مهما قدَّم لأبناء العراق من جهد وعطاء، فهو يقوم بواجبه، وإن أبناء العراق يستحقون ذلك، لأنهم صبروا وعانوا ونالوا من الظلم والاضطهاد والعوز والفاقة طوال سني الأنظمة المستبدة والتي تمددت بفسادها وجرائمها لعهد عراق اليوم وفي جميع مرافق الحياة (الأمنية، والخدمية، والاقتصادية، بل حتى العلمية..) ورافقها تقصير وقصور ساسة اليوم، فضلاً عن أن العراق شعب له جذر حضاري لا ينازعه عليه أيُّ شعب من شعوب الأرض.

لذا نقول لكل عراقي إن الواجب الديني والوطني يحتم علينا جميعاً أن لا نفرط بحقنا وحق أبنائنا ومستقبلهم بالعزوف عن الانتخابات، ولكن علينا أن نتأمل ونبذل الجهد فيمن نختار، فتحقق وتأمل في من تختاره كما تتحقق في أصل وشرف وأمانة وكفاءة مَن يطلب يد كريمتك..

naseersamy@yahoo.com